جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي

الميدان: علوم الاقتصادية، علوم التسيير علوم التجارية

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد وتسيير بترولي

من إعداد الطلبة:

علماوي عمر.

سعداوي شرف الدين.

بعنوان:

أثر تغير أسعار البترول على الإقتصاد الوطني (حالة الوفرة المالية في الجزائر) من 1990 إلى 2012.

تحت إشراف : خميسي خليفة

السنة الجامعية 2013/2012

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله تعالى نحمده ونستعينه الذي قدرنا ووقفنا في إنجاز هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على الرحمة المهدات وحبيبنا المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم واجمعنا معه في الفردوس الأعلى، كما نحمده على إلهامنا الصبر طيلة مشوارنا فقد اتخذناه سلاحا لنا في كل خطوة خطونها،

فكان لنا العون منه فنعم المولى.العلم دواء القلوب العليلة، وشحذ للأذهان الكليلة، ونورُه في الظلمة ،وأنسُه في الوحشة، وصاحبُ في الوحدة، وشرفُه للوضيع، وعزُه الذليل. من تحلى بغيرة فهو مُعطل ومن تعطل منةُ فهو مُقفل.

ولا يسعنا ونحن نضع بحثنا هذا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى كل من ساعدنا في إعداد هذا العمل خاصة إلى الأستاذ المشرف << خليفة خميسي >> الذي تفضل بإشراف على هذا البحث ومتابعته معنا خطوة بخطوة ولم يبخل علينا بالنصائح والتوجيهات القيمة. وأتمنى له التوفيق في إتمام رسالة الدكتوراه وكما نتوجه بجزيل الشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، خاصة أساتذة و طلبة الاقتصاد والتسيير البترولي.

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى (شماخي ابوبكر) على المجهودات المبذولة. و كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

وفي الأخير أسأل الله عز وجل أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه ومقبولا عنده ورفعا لأعمالنا ومزايا حسنتنا ويسدلنا في يوم لا يقبل فيه الشفعة إلاّ يرفع فيه مالاً ولا نبوة إلاّ لمن له الرحمن وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه التابعين له إلى يوم الدين.

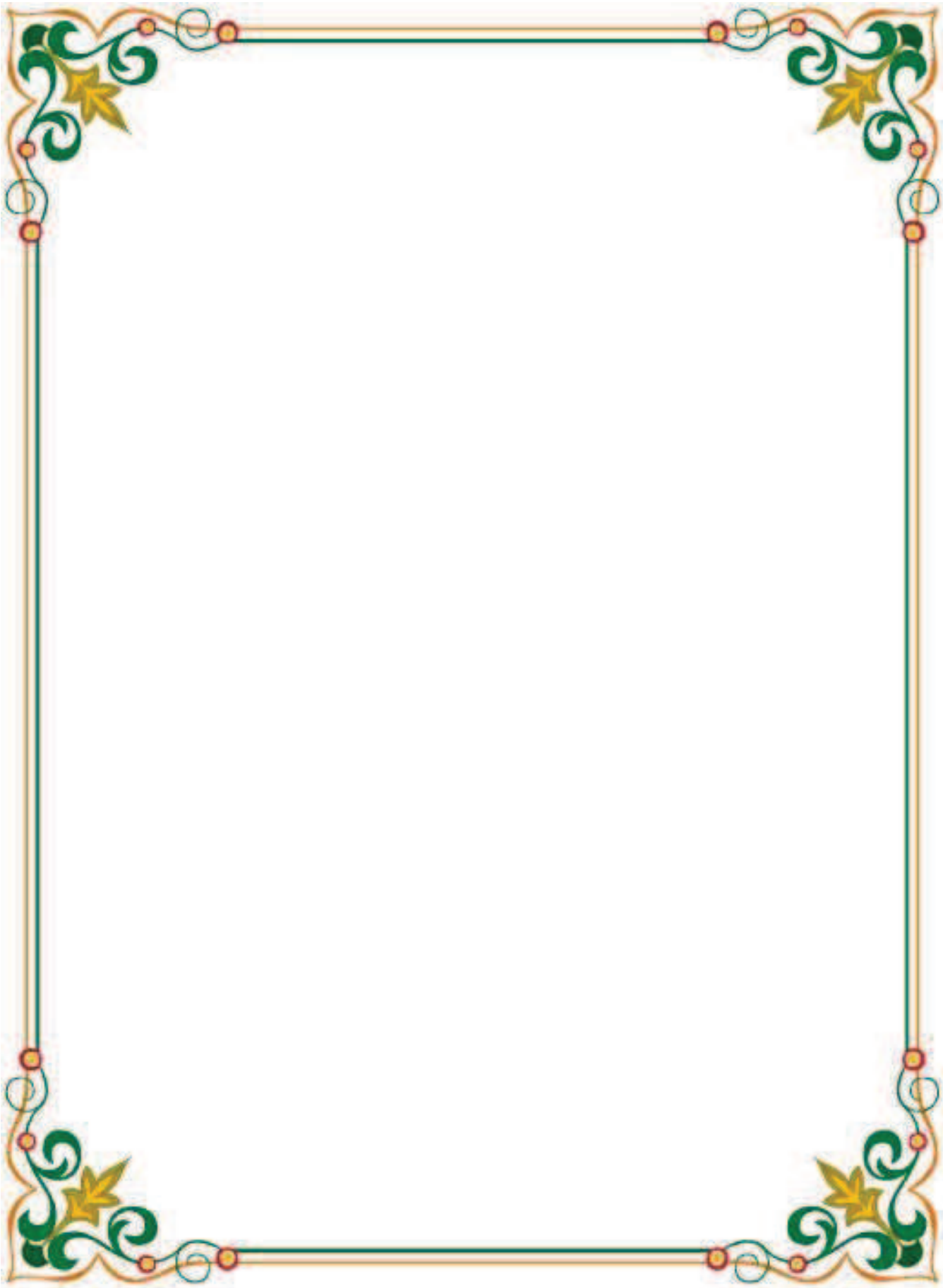

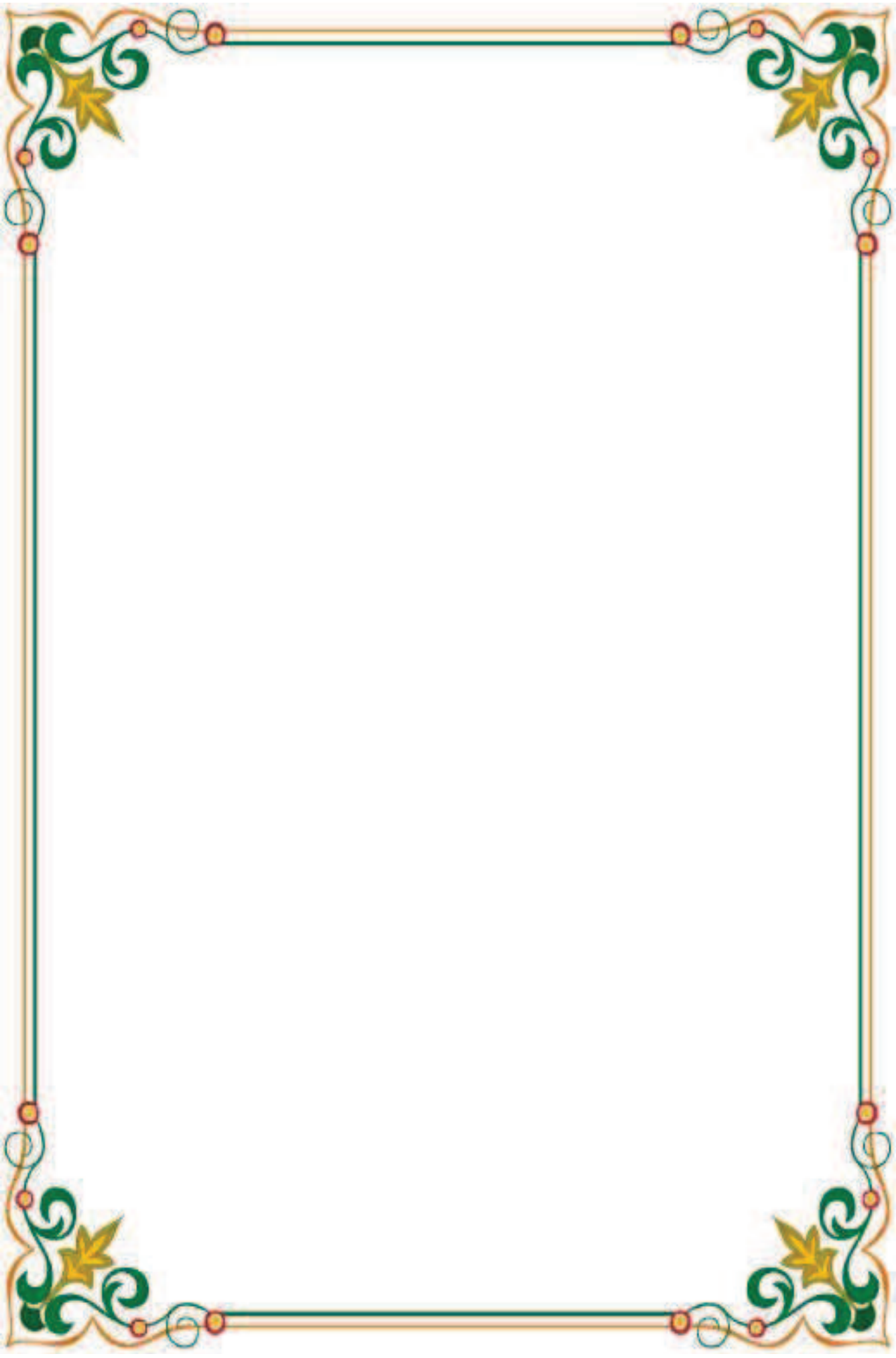

مقدمـــــة

الفصل الأول:

أهمية البترول في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

أثر قطاع المحروقات على وتيرة تنمية الاقتصاد الوطني

الفصل الثالث :

الوفرة المالية في الجزائر

الخاتمـــــة

الملاحق

قائمة المراجع

مقدمة :

إن التطرق إلى البترول ليس بجديد، فكثير من الدراسات تطرقت إلى هذا الموضوع كمادة للبحث والاهتمام شغلت – ولا تزال– بال الاقتصاديين والسياسيين على السواء، يتناولونه من زوايا مختلفة لميزة المحروقات ودورها الحاسم كطاقة لها أهميتها الكبيرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي على المستوى العالمي ومكانة أساسية في اقتصاد الدول المصدرة لها، حيث بات هذا الدور من المسائل التي لاتحتاج إلى برهان.

على المستوى العالمي، فإن النفط ينال اهتمام الدول الصناعية المعنية بالاستيراد بالخصوص لما يمثله لها من أهمية اقتصادية، سياسية وعسكرية، ومع نمو الاقتصاد العالمي ونشوء أقطاب اقتصادية تنافسية زادت أهمية النفط فوضعت له إستراتيجيات متعددة غايتها الأساسية هو كيفية النفاذ إلى الموارد الطبيعية النفطية للدول المنتجة والسيطرة على المخزون العالمي وتأمين إمدادات النفط إليها، حيث باتت مسألة تأمين النفط بالنسبة لها مسألة حيوية ومصيرية.

وعلى المستوى المحلي، فقد كان اعتماد الجزائر منذ الاستقلال على ثروة النفط أساسيا خلال مسيرتها التنموية، وخاصة في فترة السبعينات وبداية الثمانينات باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لغرض تحقيق أهداف التنمية، وكان ذلك في ظل توجهات سياسية واقتصادية تختلف عن التوجهات الحالية، غير أن التحولات الاقتصادية العالمية وتحدياتها التي لم تكن الجزائر بمنأى عنها من جهة، والأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي مست الجزائر بسبب تراجع الأسعار والإنتاج في منصف الثمانينات وما بعدها من جهة ثانية، أدت إلى اتخاذ قرارات جذرية في المجال الاقتصادي بالخصوص تمثلت في إنهاء أسلوب التسيير المركزي الموجه للاقتصاد والذهاب نحو الخوصصة وتحرير الاقتصاد الوطني. لقد تغير موقف الدولة الجزائرية بعد ذلك، وهي كغيرها من الدول ترى أن إنه لابد من التعاطي الإيجابي مع التحولات الاقتصادية الدولية، وبات واضحا أن الجزائر تسعى للاستفادة من الفرص التكنولوجية والخبرة التي توفرها الشركات العالمية بغية تنمية مواردها الاقتصادية. وعليه أظهرت دراسات اقتصادية كثيرة قد تناولت مسار تطور الاقتصاد الجزائري، وكشفت أنه مرهون بالتقلبات الدولية في أسعار البترول، وبيّنت أن العوامل الخارجية كانت المحدد الأساسي في كل التغيرات التي حدثت من قبل على الاقتصاد الجزائري ومساره.

وإن عدم نجاح كل السياسات الاقتصادية المعتمدة منذ الاستقلال في تقليص درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، وبقاء هذا الأخير خاضعا للتأثرات الخارجية بما فيها العوامل غير الاقتصادية لأنه من الواضح أن أي أزمة خارجية في القطاع أو في الاقتصاد العالمي عموما، سيكون لها انعكاسات مباشرة وسريعة على قطاع المحروقات في الجزائر، وبالنتيجة على الاقتصاد الوطني، وقد سبق للجزائر أو عرفت حجم التأثير السلبي للأزمات الخارجية على اقتصادها من خلال الانهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية عام 1986-2004، التي صاحبها انخفاض كبير في الإيرادات الجزائرية من العملة الصعبة فظهرت نتائجها على كل مؤشرات الاقتصادية بداية من عجز الميزانية العادة للدولة وصولا إلى تفاقم المديونية الخارجية وارتفاع مستوى التضخم،

و كل هذا مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام تغيرات أسعار البترول وسلبيات عدم تنوع الصادرات والتركيز على مورد واحد.

فبرغم من مرور خمسين سنة على الاعتماد على هذا المورد لوحده وتعاقب الأزمات البترولية وإدراك مدى تأثيرها السلبي الكبير على الاقتصاد والمجتمع فمازلنا غير مدركين لخطورة الوضع وحقيقة أن البترول مادة ناضبة.

وسننطلق في دراستنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهو اثر تغيرات سعر البترول العالمي على الاقتصاد الوطني .

إن تقديم الإشكالية بهذه الصيغة يفرض طرح السؤال التالي:

ما هو البترول وما مكانته في الاقتصاد الوطني؟

ما مدى التغير في أسعار البترول على الاقتصاد الوطني؟

وما هي التأثيرات الناجمة عن التغيرات في الأسعار البترول على اقتصاد الجزائر؟

وما مظاهر الرخاء المالي في الجزائر

للإجابة على هذه الإشكالية نحتاج إلى وضع الفرضيات التالية:

الفرضيات:

- يعد البترول سلعة إستراتيجية فهو الملقب بالذهب الأسود مما يجعل منه الثروة الهائلة التي لا غنى عنها.
- أما سعر البترول فلن يستقر بل على العكس سوف نجده يواصل ارتفاعه نتيجة لكافة العوامل السالفة الذكر سواء كان ذلك هو أزمة الطاقة أو عدم مقابلة العرض البترولي باستهلاك المتزايد.
- الاعتماد على المحروقات وهشاشة الرخاء المالي أمام تغير سعر الدولار
- ونظرا لأهمية هذه الدراسة ارتأينا أن ندرس قضية السعر البترولي وتقلباته ومدى تأثيره على الاقتصاد الوطني،

وإن الإجابة على الفرضيات المطروحة تقتضي اعتماد المنهجية التالية:

مبررات اختيار الموضوع:

إن أهمية أسعار البترول هامة في الاقتصاد الدولي أصبحت اليوم معلومة لدى جميع ، والتسابق الشديد بين القوى العظمى لتحكم فيها معروف أيضا بل إنها تحولت في العقود الأخيرة إلى مصدر للعديد من النزاعات السياسية في العالم، وبما أن القطاع البترولي في الجزائر هو العمود الفقري الاقتصاد الجزائري فقد رأينا أن نختار هذه الموضوع.

أولا: لأن التحولات والمتغيرات في أسعار البترول أو في المحيط الاقتصادي الدولي بشكل عام سريعة ومتجددة

ثانيا: لأن قطاع المحروقات يحتل مكانة خاصة في الاقتصاد الجزائري وتتوقف عليه في عملية التنمية

ثالثا : لأن الجزائر في تاريخها المستقل لم تعرف رخاء ماليا مثلما تعرفه حاليا

أهداف الدراسة

يمكن تلخيص أهم أهداف البحث فيما يلي :

-يهدف هذا البحث إلى إظهار مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام التغيرات الدولية في أسعار البترول .

-إبراز أهمية المحروقات و مكانتها، خصوصا في ضوء التطورات الدولية الحالية في القطاع، و بالتالي ضرورة أن لا تخضع الجزائر لجميع أشكال الضغط التي تتعرض لها لفتح المنبع البترولي بشكل كبير .

-إبراز تأثير الأزمات البترولية على الاقتصاد الوطني .

-إضافة قيمة علمية لحقيقة مخفية أن البترول مادة ناضبة و منتهية لا يعول عليها كثيرا لحفاظ حق الأجيال القادمة من التنمية الاقتصادية .

صعوبات البحث :

نظرا لتوسع مجال دراستنا هذه واجهتنا صعوبات ومشاكل لإعداد هذا البحث مثلما تواجه الباحثين الآخرين والتي نوجزها فيما يلي :

*صعوبة تحديد بعض محددات سعر البترول خاصة تلك المتعلقة بالأحداث السياسية التي تأتي بشكل عرضي.

*ندرة المصادر والمراجع الحديثة المتعلقة بصميم الموضوع، وصعوبة الحصول عليها

*تضارب بعض الإحصاءات باختلاف مصادرها.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

لمعالجة موضوع البحث، سنعتمد على المناهج المستعملة في البحوث العلمية المعروفة، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في البداية كتقديم عام للنفط و أهميته في الاقتصاد الوطني. أما في باقي أجزاء البحث فاستعملنا المنهج التحليلي

الأدوات المستعلمة في البحث هي:

*الإحصاءات والتقارير المتعلقة بموضوع البحث، التي تم الحصول عليها من مختلف المنظمات وهي:

-التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة أوبيك

-تقرير منظمة الأمم المتحدة حول الاستثمار الأجنبي المباشر مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص (الجزائر أرض الفرص)

*القوانين والتشريعات المتعلقة بمجال المحروقات والجباية، وكذا الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجزائر والدول الأجنبية.

.* البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي 2004-2012

حدود الدراسة:

الحدود الموضعية : تتمثل الحدود الموضوعية في دراسة الاقتصاد الوطني في ظل تغيرات أسعار البترول .

الحدود الزمنية : نظرا لتغيرات السريعة و المتجددة لسعر البترول ارتأينا إلى اختيار الفترة من 1990 إلى 2012

دراسات سابقة :

من بين أهم الدراسات نذكر :

*مدشن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973 – 2003 ، رسالة ماجستير 2005

*طبيب صالح، مفتوح محمد الصالح، اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، جامعة ورقلة 2010-2011 .

أقسام البحث :

فقد تم تقسيمه إلى ثلاث فصول .

في الفصل الأول تطرقنا إلى أهمية البترول في الاقتصاد الوطني وتناولنا في المبحث الأول تقديم عام للنفط وأيضا منظمة الأوبك أما في المبحث الثاني، فقد ارتأينا توضيح المراحل التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 2011, وفي المبحث الثالث قمنا بدراسة آجال و ميكانيزمات تحديد سعر النفط، أما في المبحث الرابع والأخير قمنا بدراسة الجباية البترولية ومكانتها في الاقتصاد الوطني

الفصل الثاني يتناول أثر قطاع المحروقات على انفتاح الاقتصاد الوطني و الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث بحيث تناولنا في المبحث الأول أزمتي 86 و 98 والصدمة النفطية 2004 وأثرهم على الاقتصاد الجزائري، أما في المبحث الثاني قمنا بدراسة عوامل الانطلاق الاقتصادي في الجزائر، وفي المبحث الأخير تطرقنا إلى الإيرادات البترولية للجزائر.

اما الفصل الثالث يتناول الوفرة المالية في الجزائر الذي قسمناه إلى مبحثين في المبحث الأول الوفرة المالية أما في المبحث الثاني قمنا بدراسة الإصلاحات التي قامت بها الدولة في مجال المحروقات .

تمهيد:

يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني ، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة ، غير أن هذه الثروة كانت محتكرة من طرف الشركات اجنبية مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني من أجل صناعة وطنية قوية.

فقد اتجه اهتمام الجزائر إلى التصنيع منذ استرجاع سيادتها حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 90% من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، بحيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية.

استنادا لما سبق يتسنى لنا الحديث في الفصل الأول باعتباره فصل تمهيدي عن تقديم عام للنفط وأيضا عن منظمة OPEC وأسباب ارتفاع البترول أما في المبحث الثاني فقد ارتأينا توضيح المراحل التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 2012.

أما في المبحث الثالث والأخير فسندرس الجباية البترولية ومكانتها في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول تقديم عام للنفط:

تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول حيث احتل النفط مكانة عالمية عاليه ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي إستراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، وفي كل المجالات السياسية، الاقتصادية، العسكرية وغيرها.

وأصبحت الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي وحقيقة ذلك تظهر في توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه.

المطلب الأول: أصل النفط ومكوناته، تواجده:

النفط أو البترول كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني وهي تتكون من جزئين:

Petr: زيت. Olium : الصخر.

أي تعني زيت الصخر ويطلق عليها أيضا زيت الخام، كما أن له اسم دارج (الذهب الأسود).

فعلميا يعرف البترول بأنه ذلك السائل الكثيف الأخف من الماء يتركب من الفحم ويحرر عند احتراقه طاقه ،قابل للاشتعال ،بني غامق أو بني مخضر، يوجد على أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية ويسمى:[1]

نفط في اللغة العربية.

Petroleum: في اللغة الإنجليزية.

Pétrole: في اللغة الفرنسية.

Petroleo: في اللغتين الإسبانية والبرتغالية.

ولقد تعرف الإنسان على البترول في شكل خام منذ زمن طويل حوالي 3000 سنه ،حيث كانت تكفي الحاجات الضرورية المتمثلة أما في شكل علاج أو دواء أو إنارة، ولكن مع ظهور الثورة الصناعية والتطور التقني استدعى القيام بعمليات البحث والتنقيب عن البترول فأول بئر حفر كان في 27 أوت 1859 ببنسلفانيا من طرف العقيد "أودين دركا".[2]

[1] – مذكرة ليسانس، "تحديات سونطراك في السوق النفطية"، إعداد أمحمد نسرين، تحت إشراف بن شعيب نصر الدين، 2004-2005، ص 5

[2] – collection Microsoft Encarta 2006 "pétrole".

الجدول رقم (1): تاريخ اكتشاف النفط في عدد من دول العالم النفطية العربية منها والأجنبية [1]:

البلدان	التواريخ
الولايات المتحدة الأميركية	1859
مملكة رومانيا	1857
كندا	1858
القوقاز (القيصرية)	1873
البيرو	1869
إيران	1908
مصر	1911
العراق	1937
الكويت	1983
المغرب	1943
الجزائر	1956
ليبيا	1959

Source : Collection Microsoft Encarta 2006 "pétrole

[1] - collection Microsoft Encarta 2006 "pétrole".

الفرع الثاني : مكوناته

مع التقدم المستمر وتطور الآليات تمكن الإنسان من التأكد والتعرف على التكوين الكيماوي الدقيق لهذه الموارد ونسبه.[1]

الكربون: (84-87)%

الهيدروجين: (11-14)%

الكبريت: (0,4-0,5)%

النتروجين: (0,1-0,2)%

الأكسجين: (0,1-0,2)%

الفرع الثالث تواجده:

يتواجد البترول في حالة سائلة كالبترول الخام أو حالة غازية، كغازات البترول (الغاز الطبيعي)، كما قد تكون مختلطة بنسب مختلفة حسب مناطق تواجدها الجغرافي فهناك مناطق يتواجد فيها البترول الخام المختلط مع نسبة قليلة من الغاز الطبيعي، كما هو الحال في الخليج العربي وخليج السويس، كما قد تغلب نسبة الغاز الطبيعي في مناطق أخرى كالجزائر وبحر الشمال.

المطلب الثاني: أنواع البترول ومنتجاته وخصائصه:

البترول الخام متواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم، إذ يختلف كل نوع عن آخر باختلاف خصائصه.[2]

الفرع الأول: أنواع البترول:

يتباين ويختلف البترول في نوعه من بلد إلى آخر، وأحيانا في نفس الحقل يتواجد عدة أنواع، فالمنطقة الأوربية تختلف عن القارة الإفريقية، كما تختلف عن بترول الشرق الأوسط.

وهذا الاختلاف ينجم عنه تأثيرات متعددة على الاقتصاد من أهمها:

- التأثير على قيمة وسعر البترول.
- التأثير على الكلفة الإنتاجية للبترول.
- التأثير على العرض البترولي.

---

[1]- مذكرة ليسانس: "منظمة الدول المصدرة للنفط"، إعداد باكو أحمد، قريش محمد، إشراف جلطي غالم 2000-2001، ص 5.

[2]- د.محمد أحمد الدوري "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية 1983، ص 14.

الفرع الثاني: منتجات البترول:

البترول كمادة خام لا يمكن استعماله واستهلاكه إلا بعد تصفيته أو تكريره بتحويله إلى منتجات سلعية بترولية مختلفة، إذ يتضمن ويستخلص منه العديد من المنتجات البترولية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو استعمالها فمنها الخفيفة للتدليل على خفة وزنها وسرعة تطايرها، أو المتوسطة أو الثقيلة.

وهذه المنتجات البترولية هي كالآتي:

المنتجات الخفيفة:
- الغاز الطبيعي natural gaz
- بنزين الطائرات owiation gasoline
- بنزين السيارات motor gasoline
- كيروسين Kérosene

المنتجات المتوسطة:
- زيت الغاز gaz oil
- زيت الديزل diesel oil
- زيت التشحيم lulricants

المنتجات الثقيلة:
- زيت الوقود banker / fuel oil
- الإسفلت hitumen
- الشمع wax

الفرع الثالث: خصائصه:

إن خصائص السلعة البترولية يرتبط بطبيعتها أو بكيفية استغلالها مما تكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاظم قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع البديلة ومن أبرز مميزاتها:[1]

أ- الميزة التكنولوجية الفنية:

ترتبط بمدى تطور أساليب معدات استغلال الثروة البترولية.

ب- الميز الإنتاجية (إنتاجية العمل العالية):

حيث تتميز بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة لها والبديلة.

ج- ميزة مرونة الحركة البترولية:

حيث تتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي منطقة من العالم.

د- الميزة للاستعمال الواسع وغير المحدود:

حيث أن لها منافع متنوعة واستعمالات متزايدة، رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات.

المطلب الثالث: منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC أو OPEP:

تستمد المنظمة اسمها من الأحرف الأربعة المكونة للكلمات التالية:

OPEC: organization of petroleum exporting countries.

OPEP: Organisation des pays exportateurs de pétrole.

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى، وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و 14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا، وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة (OPEC) فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع،

[1]- د.محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 15.

وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبدلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.[1]

حاليا منظمة OPEC تتألف من 12 دولة، وهذا بغض النظر عن قومية أعضاءها (دول عربية وأخرى غير عربية)، وأعضاءها هم: الجزائر، أنغولا، أندونيسيا، إيران العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.[2]

وقد ثبتت الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة في:

1- توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات للبترول لدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة.

2- العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

3- فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار.

4- تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع.

الفرع الثاني: سلة الخامات:

لدى OPEC سلة من الخامات تعتبر مرجعا لقياس متوسط سعر البرميل.[3]

وتضم سلة الخامات OPEC 12 نوعا هي:

- خام صحاري الجزائر، ميناس الاندونيسي، الإيراني الثقيل، والبصرة العراقي، وخام التصدير الكويتي، وخام السدر الليبي، وخام بوني النيجيري، والخام البحري القطري، والخام العربي الخفيف السعودي، خام مربان الإماراتي والخام الفنزويلي الخفيف، وجيراسول الأنغولي.

المطلب الرابع: أسباب ارتفاع أسعار البترول:

ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة عام 2012 لتقترب من 100 دولار، قبل أن تهبط إلى ما دون 90 دولار من غير أن يلوح في الأفق استقرار ولو بشكل نسبي للأسعار، ومن أسباب هذه التقلبات:

---

[1] – عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية 1982، ص 75.

2- www.opec.org

[3] – www.aljazeera.net / ebusiness

1- الاستهلاك العالمي: يرتفع استهلاك العالم من النفط بشكل مستمر، ومن المتوقع أن يرتفع معدل الزيادة في 2008 إلى 1,5 مليون برميل، حيث يصل معدل استهلاك العالم حاليا إلى نحو 85 مليون برميل.

وتشير التوقعات إلى أن الصين والولايات المتحدة وروسيا ودول الشرق الأوسط تقود نمو استهلاك الطاقة في العالم.

وتتوقع وزارة الطاقة الأمريكية ارتفاع استهلاك العالم من النفط إلى 97 مليون برميل يوميا عام 2015 وإلى 117 مليون برميل يوميا عام 2030.

2- انخفاض الدولار:

أدى انخفاض المستمر لسعر الدولار الأمريكي إلى تحويل جزء من الاستثمارات المقومة بأصول دولارية، بما في ذلك عوائد النفط ذاته إلى أسواق السلع. وأدى التوسع في إنشاء صناديق للاستثمار في النقط إلى زيادة المضاربات وبالتالي بلوغ أسعار قياسية لا علاقة لها بانخفاض أو حتى زيادة الاستهلاك.

حيث عمل المضاربون على رفع الأسعار بما يتناسب ونسب انخفاض الدولار لتفادي الخسائر.

3- التوترات والتهديدات:

تؤثر الاضطرابات السياسية في مناطق إنتاج النفط بشكل مباشر على الأسعار، ومن أبرز الأمثلة:

- النزاع بين الحكومة الفنزويلية وشركات النفط.
- الغزو الإسرائيلي للبنان عام 2006، النزاع القائم في حوض نهر النيجر بنيجيريا، الأزمة النووية الإيرانية، حرب العراق.[1]

أضف إلى ذلك الأحوال الجوية التي تؤدي أحيانا إلى وقف إنتاج النفط.

4- أزمة الائتمان:

أدت أزمات قروض الرهن العقاري بالولايات المتحدة في صيف 2007، واضطراب سوق المساكن إلى ضعف الثقة في الاقتصاد الأمريكي الذي يشهد تباطؤا مستمرا دون ظهور مؤشرات تؤكد انتعاشه.

وقد أصبح سوق النفط هدفا استثماريا لرؤوس الأموال العالمية الكبرى بدلا من سوق العقار في الولايات المتحدة.

وفي الوقت نفسه لجوء الاحتياطي الاتحادي الأمريكي إلى خفض سعر الفائدة في سعيه لإنعاش الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض الدولار الأمريكي الذي تسعر به معظم صفقات النفط العالمية.

---

[1]-ht/: www.aljazeera.net / ebusiness tp

5- إنتاج المصافي:

تؤدي زيادة الطلب على المنتجات المكررة إلى ارتفاع أسعار الخام، خاصة في الولايات المتحدة التي تعد أكبر مستهلك عالمي، وبالرغم من زيادة طاقة المصافي بالولايات المتحدة من 12 مليون برميل يوميا سنة 1970 إلى 17,43 مليون برميل في 2006، فإن الزيادة الموسمية في استهلاك المنتجات تدفع أسعار الخام إلى أعلى.[1]

وتحد من بناء مصافي جديدة في الولايات المتحدة ومناطق أخرى من العالم القيود المفروضة المحافظة على البيئة وخفض انبعاثات الغازات في العالم.

المبحث الثاني: تنامي قطاع المحروقات في الجزائر:

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري، بحيث ينتج أكثر من 1/3 من الثروة الوطنية ويزود الجزائر بـ 2/3 من موارده الميزانية للدولة.[2]

فقد كان هذا القطاع محتكرا من طرف شركات بترولية أجنبية قبل وبعد الاستقلال، مما أدى بالجزائر إلى التفكير في استعادة ثرواتها وذلك بإنشاء أداة وطنية هادفة لاستغلال مصادرها الطاقوية لفائدة الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات:

يعود اكتشاف البترول بالجزائر إلى سنة 1956 عندما بلغ مسامع الإدارة الاستعمارية أن شخصا في الصحراء حفر بئرا، وصعد منه مادة ورائحة كريهة مختلف اللون، فقامت السلطات الفرنسية بإحاطة مكان البئر بسياج، مما اضطر الشخص إلى المغادرة، وهذه الرواية أعطتها أصل لأكبر ثروة تزخر بها الجزائر بصفة عامة وحاسي مسعود بصفة خاصة.[3]

الفرع الأول: الجزائر ما قبل النفط (1962-1971):

بالرغم من استقلال الجزائر سنة 1962، إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، نعني بذلك أن الحقول البترولية كانت مشغلة من طرف الشركات الأجنبية مثل "شركة ريبال وكريبسي"، حيث كانت هذه الشركات العامة في صناعة البترول الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف البترولي.

---

[1] - http/: www.aljazeera.net / ebusiness

[2] - عبد اللطيف بن شنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح 2004، بدون طبعة، ص 14.

[3] - مذكرة ليساس تحديات سونطراك في السوق النفطية، مرجع سابق، ص 38

فأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء للشركة وطنية لنقل وتسويق المحروقات "سونطراك" في 1963/12/31، والتي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات، فقد ارتفع رأسمالها من 40 مليون دج إلى 400 مليون دج، والمتكون من دفعات نقدية وقيم وأسهم الحكومة الجزائرية في الشركة (SN Repel) و (camel) ومصفاة الجزائر.[2] إلى جانب ذلك تم إنشاء علنيا ورسميا أثر مرسومين بتاريخ 1967/09/01 الشركة المختلطة الجزائرية للغاز "SONALGAZ".

أما عام 1968، قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البيتروكيماوية، إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى، مما أعطى دفعا قويا لتأميم قطاع المحروقات خاصة بانضمامها في 1968/06/22 إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول في المؤتمر الثامن عشر، مع بداية عام 1969، طالبت الجزائر بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد في 1965، والتي تم فيها اعتبار البترول الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري، إلا أن المفاوضات باءت بالفشل، مما استوجب على الجزائر تحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري بـ 2,85 دولار للبرميل.

إن هذا الإجراء قوبل بالرفض من الجانب الفرنسي، فتدخل الطرفان مرة أخرى في مفاوضات جديدة في 28 أوت 1970، لكن من جديد فشلت المفاوضات بسبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين، وأسفر هذا الفشل عن انسحاب فرنسا من المفاوضات في 1971/02/04. وفي 24 فبراير 1971، تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" الذي صرح قائلا: "ابتداء من اليوم، يجب أن نأخذ 51% من الشركات البترولية الفرنسية، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية "سونطراك"، وابتداء من هذا التاريخ وضمن إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1974) أصبح لسونطراك الحق في:

- 30% من الإنتاج وأكثر من 50% من التكرير.
- 100% من الصناعة البتروكيماوية، ومجموع التوزيع.
- تأميم حقول الغاز.

كما قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات الضمانات التالية:

* تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق.
* تقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركة "جيتي" فيدفع لها التعويض بالنفط الخام.[2]

---

[1]- مذكرة ليسانس، "ميزانية الدولة بين الجباية العادية والجباية البترولية: "إعداد: لواتي، حجاج، تحت إشراف بن شعيب نصر الدين 2005/2004، ص 64.

[2] - عبد العزيز وطبان "الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985" الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر 1992، ص 151.

الفرع الثاني: تطور قطاع المحروقات في الفترة (1971-2012):

تنطلق هذه الفترة مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي (1970-1973) حيث تميزت بثروة تنموية حاسمة في قطاع الغاز بالخصوص.

أما سنة 1973 فشهدت اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية مما دفع بـ OPEC إلى تخفيض تدريجي لإنتاجها البترولي والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام كما أن هذه الفترة تميزت بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا لارتفاع الأسعار، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة، وهذا ما أكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تحديد إستراتيجية التنمية في الجزائر.

أما في الثمانينات فقد فرضت السوق البترولية العالمية على الجزائر سياسة تتعلق بالبترول الخام والغاز الطبيعي وهذا راجع لضعف مخططات الخماسي الأول ثم تدعمت خلال المخطط الخماسي الثاني.

لكن فترة 1986-1989 فقد شهدت أحداث اقتصادية صعبة، المتمثلة في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد حيث قدر العجز المالي بالخزينة في نهاية سنة 1993 بـ 0,8% أما في سنة 1991 فقد ميز قطاع المحروقات إدخال تعديلات على قانون الاستغلال وإنتاج المحروقات في 1991/12/04 وهذه التعديلات أهمها:

- تسهيلات فيما يخص أقسام المنتوج partage de production.
- تشجيع التنقيب.
- توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية.
- تسهيلات فيما يخص منهجية إبرام العقود.

أما عن الفترة (2000-2012) فقد كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين (البحث، التنقيب، انتقال المحروقات) إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز المشاريع مثل "مصفاة تكرير أول للنفط الخام والتكثيف بسكيكدة، في مارس 2005، إلى جانب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار الذي يبلغ في الوقت الحالي من [90 إلى 100] دولار، مما مكن من التسديد وتخفيض المديونية.[1]

[1]- http/: www.ENTV.dz.

المطلب الثاني: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري:

تكمن أهمية النفط الاقتصادي في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، بحيث أنه سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها.

وتكمن أهميته أيضا في حقيقتين:

أولها كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراق العالمي وارتفاع معامله الحراري ونظافة استخدامه، وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتيحه من مزايا أخرى.

وثانيهما لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على النفط في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية ... إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا.بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز، كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة.

وتمكن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري فيما يلي:

أ- المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية: تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 مثلا ساهمت بـ 66% من مداخيل الدولة الضريبية،[1] فهذه الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

[1] – عبد اللطيف بن اشنهو "الجزائر اليوم بلد ناجح"، بدون طبعة، ص 40.

ب- المحروقات والقطاع الصناعي: تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتروكيماوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية _كالبنزين، البوتان، الزيوت)، حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو.

المبحث الثالث: الجباية البترولية:

المطلب الأول: عموميات حول النظام الجبائي الجزائري:

تحدد أحكام القانون 86-14 المؤرخ في 19-08-1986، النظام الجبائي الذي يطبق على أحكام التنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها ونقلها بالأنابيب، وعلى تصنيع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات النفطية المميعة والمستخرجة من الحقول وفصلها عن بعضها البعض.[1]

وينبع القانون البترولي في القانون المنجمي العام إلا أنه انفصل عنه تدريجيا نظرا للأهمية المعطاة للنشاطات البترولية من طرف البلدان المنتجة أين تكون هذه النشاطات البترولية مصدر تمويل للتنمية الاقتصادية وكذلك من طرف البلدان المستهلكة حيث يكون البترول مصدر طاقة ومادة أولية لبعض الصناعات، فالقانون المنجمي حدد بصفة عامة في تاريخ 21-04-1810 وطبق في الجزائر في عهد الاحتلال وقد تم الشروع في إعداد نصوص قانونية خاصة متعلقة بالبحث واستغلال المحروقات في 1963 قامت الجزائر ببعض التصحيحات بموجب الاتفاقية الجزائرية الفرنسية المؤرخة في 29-07-1965 ولم تأتي هذه التصحيحات بحلول مرضية وفي نص الأمر رقم 71/22 المؤرخ في 1971/04/12 طابقت الجزائر القانون الجبائي البترولي مع القوانين السارية المفعول في الشرق الأوسط، وقد حددت قانون جديد لجلب الشركات الأجنبية للاستثمار في مجال النفط وقد تضمن هذا النص ما يلي:

1- غرضه السيادة الجزائرية على استغلال النفط من جهة والغير قابلة للتجديد من جهة أخرى.

2- إعطاء الفرصة للشركات الأجنبية في إطار شركات مختلطة.[2] وقد تم العمل في هذا الإطار لغاية صدور القانون رقم 14/86 المؤرخ في 19-08-1986 المتعلق بنشاطات البحث ونقل المحروقات بواسطة الأنابيب وهو القانون الذي شجع الشركات الأجنبية على الاستثمار في هذا الميدان أما القانون 91/02 المؤرخ في 1991-12-04 المعدل للقانون السابق، فقد وسع مجال تدخل الشركات الأجنبية في القطاع البترولي.

---

[1]- سعيد بن عيش الجباية، شبه الجباية الجمارك، أملاك الدولة، الطبعة الأولى، 2003، ص 77.

[2]- لخضر عزي، الجباية البترولية في الجزائر، جريدة صوت الأحرار، 27 أفريل 2004، العدد 1972، ص 10.

المطلب الثاني: إشكالية حساب الجباية البترولية:

تلعب عائدات البترول دورا مهما في تمويل الاقتصاد الوطني وتبعا لذلك فإن مكانة الجباية البترولية في مكونات الإيرادات العامة للدولة تأتي في مكونات الإيرادات العامة للدولة تأتي في أول المراتب والمقصود هنا هو معرفة مكونات الجباية البترولية والتي تتمثل فيما يلي:

أولا: الإتاوة (مصدر الرجوع): تخضع المحروقات المستخرجة من الحقول البرية لدفع الإتاوة وتقدر الإتاوة على أساس الكميات للمحرقات المنتجة والمحسوبة بعد عمليات المعالجة في الميدان.

تخضع الإتاوة البترولية إل قواعد الوعاء والتحصيل التالية:[1]

أ- وعاء الأتاوات: تعني القاعدة المبلغ الذي يخضع للضريبة.

ب- تخضع إتاوة المحروقات المستخرجة من المناجم الأرضية والبحرية.

ج- الإتاوة تفرض على الكميات المستخرجة من حقل المحروقات والمحسوبة على عمليات المعالجة وذلك بعد خروجها من مراكز التوزيع.

ثانيا: الضريبة على النتائج: تخضع الضريبة على النتائج للأعمال التالية:[2]

- التنقيب على حقول المحروقات والبحث عنها واستغلالها.
- نقل المحروقات بالأنابيب.
- تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات النفطية المميعة المستخرجة من الحقول وفصلها عن بعضها البعض.
- خصم الإتاوة البترولية وأعباء الاستغلال واستهلاك المصاريف التي أنفقت من أجل الاستثمار.

ثالثا: كيفية تحديد الربح الضريبي والجباية البترولية:[3]

$$B = Q_X PR - (C+R)$$

حيث أن: B: تمثل الربح الضريبي. $Q_X PR$. : تشمل رقم الأعمال.

C: الأعباء الهيكلية لتكاليف الإنتاج (ثابتة). R : تمثل مبلغ الإتاوة.

---

[1] - لخضر عزي، نفس المرجع السابق، ص 10.

[2] - سعيد بن عيسى، مرجع سابق، ص 78.

[3] - كمال رزيق، مداخلات الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة 2003، ص 296.

الضريبة الكلية على البترول = الضريبة المباشرة البترولية + الإتاوات + الضريبة على أرباح نشاطات النقل والتمييع.

وتتحدد الجباية البترولية بالصيغة التالية:

$$F_P + 0,85\ (Q_X\ P_R - C_S - R) + R_X IDF\ \ (TL)$$

حيث أن:

F_P: الجباية البترولية.

$Q_X P_R$: رقم الأعمال.

C_S: الأعباء الهيكلية.

R: الإتاوة.

IDF: الضريبة المباشرة البترولية.

المطلب الثالث: أهمية ومكانة الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني:

بلغت المداخيل الجبائية النفطية الفعلية 2711,4 مليار دج سنة 2007، حسب ما أعده مدرس الجباية للمؤسسات الكبرى، للسيد جيلالي قويدر بن حامد، ويجدر التذكير أن توقعات قانون المالية لسنة 2007 الخاصة بالمداخيل النفطية كانت قد راهنت على 973 مليار دج ويعود الارتفاع الكبير للفائض الجبائي المحصل عليه سنة 2007 بصفة خاصة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بينما قدر السعر المرجعي بالنسبة لحساب هذه المداخيل 19 دولار للبرميل ويدفع هذا الفائض الذي يقدر بحوالي 1739 مليار دج (فارق بين المداخيل الجبائية النفطية والمداخيل المقررة في قانون المالية) إلى صندوق ضبط الموارد الذي ارتفعت موارده إلى 3215 مليار دج في نهاية ديسمبر 2007 بعد أن كانت 2931 مليار دج في نهاية سنة 2006، وبلغت مداخيل الضريبة المباشرة النفطية 1102,4 مليار دج سنة 2007 بالنسبة لسونطراك و 296,6 مليار دج لشركاتها وبلغت الضريبة على الأجر 211 مليار دج.

الجدول ر قم (1-2): يمثل أهمية الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني:

الوحدة: مليار دج.

السنوات / مداخيل الميزانية	2000	2001	2002	2003	2004
- إيرادات جبائية.	362,4	404,2	478,2	520,9	576,2
- جباية بترولية.	720,0	840,6	916,4	836,1	862,2
- مداخيل	16,5	21,2	72,8	28,1	28,9
- مداخيل أخرى.	80,0	223,0	102,9	135,4	132,0

المصدر: لخضر عزي، نفس المرجع السابق

خلاصة:

لقد دار تحليلنا في الفصل الأول حول قطاع المحروقات باعتباره الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، من خلال إعطاء تعريف موجز للنفط وأهميته الاقتصادية في الجزائر معرجين على أسباب ارتفاعه، وفي الشطر الثاني لخصنا أهم المراحل التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر من 1962 إلى 2011، وأخيرا نوهنا إلى الجباية البترولية من ناحية كيفية حسابها وطريقة تحصيلها وأهميتها في تمويل الميزانية ومكانتها في الاقتصاد الوطني

تمهيد:

منذ زمن قريب كانت الجزائر تعاني أزمة الديون وذلك نتيجة التغيرات التي حدثت في أسعار البترول وبفعل اعتمادها المباشر والكبير على العوائد البترولية في تحقيق تنمية البلاد مما جعلها تتحمل خسائر ضخمة.

فمن خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث بحيث سنتناول في المبحث الأول أزمتي 86 و 98 وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري.

أما في المبحث الثاني سنقوم بدراسة عوامل الانطلاق الاقتصادي في الجزائر.

وفي المبحث الأخير نتناوله بالتوجيهات الإستراتيجية لجزائر اليوم في قطاع المحروقات.

المبحث الأول: أزمتي (86-98) وأثرهما على الاقتصاد:

إن الانهيار الكبير في السعر الذي عرفه السوق الدولي للبترول خلال سنتي : (86- 98)كان له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري الذي سجل انخفاضا رهيبا في أسعار النفط وشل اقتصادها.

المطلب الأول: أثر أزمة 1986 على الاقتصاد الجزائري:

إثر الأزمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية عام 1986 وانهيار سعر البرميل الواحد ووصوله أقل من 13 دولار للبرميل، انخفضت العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة، حيث أن انخفاض بمقدار 1 دولار للبرميل يعني خسارة الجزائر مبلغ قدره 500 مليون.

هذا التقلص الشديد في العوائد أثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الوطنية بالشكل التالي:

1- الميزانية العامة: وضعت ميزانية عام 1986 على أساس سعر متوسطي يقدر بـ 24 دولار للبرميل، كان من المتوقع تحقيق 48 مليار دج من الجباية البترولية.

تمت مراجعة الميزانية بسبب انهيار الأسعار، حيث تم إقرار عجز قدره 14 مليار دج بإرادات جبائية تقدر بـ 29 مليار دج، إلا أنه في الحقيقة كانت أقل من ذلك، لأن السعر وصل إلى 15 دولار للبرميل وبالتالي تحقيق عجز قدره 20 مليار دج.

2- الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

حقق الميزان التجاري عجزا كبيرا عام 1986، بلغ 6589,45 مليون دج، إذ أن نسبة 97,47% من صادرات الجزائر محروقات أما وارداتها فبلغت 20,06% [1] موارد غذائية. حقق ميزان المدفوعات هو الآخر عجزا قدره 15 مليار دج عام 1986 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): الوحدة: مليار دج.

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
رصيد ميزان المدفوعات	5,17	(15)	0,3	(10,9)	(11,8)	(0,76)

( ): تعني الأرقام سالبة.

المصدر: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، حسن بهلول.

[1] – هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1988 –ص42

الشكل رقم (2-1): يمثل التمثيل البياني ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 1985-1990

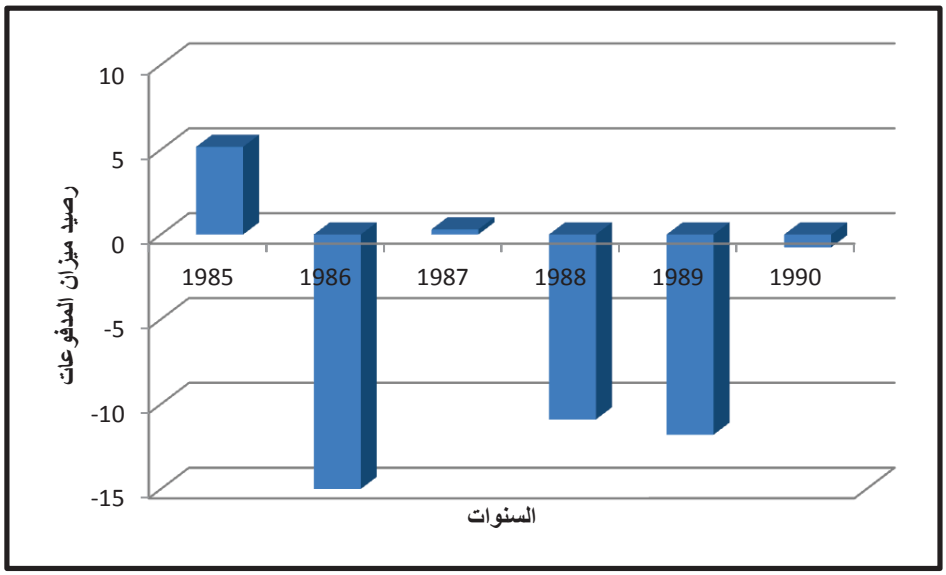

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول السابق

قدر رصيد ميزان المدفوعات عام 1985 بـ 5,17 مليار دج، أنه عام 1986 حقق رصيده عجزا كبيرا قدر بـ 15 مليار دج بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

استمر العجز في ميزان المدفوعات إلى غاية عام 1990 الذي حقق فيه هو الآخر عجزا قدره 0,76 مليار دج، بنسبة عجز بلغت 11,4% مقارنة بسنة 1985.

3- الاستثمار: اضطرت الجزائر إلى تقليص الاستيراد عم 1986 من 12 إلى 9,5 مليار دج، انعكس تقلص الاستيراد سلبا على الاستثمارات،

وذلك بشأن أغلب المشاريع المخططة صاعدا، المشاريع التي يصعب تأجيلها، أما المشاريع الجديدة فكان يتم اختيارها حسب أهميتها في تقليص الواردات والمشاريع الموجهة للموارد المستهلكة، إضافة إلى المشاريع التي تحول دون معاناة القطاعات الأخرى من أي تأخير.

منذ عام 1986 وإلى غاية نهاية الثمانينات تراجع معدل الاستثمار عما كان عليه في السبعينات.[1]

[1] - ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 86-89 دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، ص 41.

4- معدل النمو الاقتصادية:

انخفضت وتيرة النمو الاقتصادي بسبب تراجع معدل الاستثمار لأن هذا الأخير في حد ذاته نشاط إنتاجي.

الجدول رقم (2-2) :يوضح تطور معدل النمو والاستثمار خلال الفترة 1985 إلى غاية 1990.

	1985	1986	1987	1988	1989	1990
النمو الاقتصادي	5,4	1,3	-0,8	-2	3,4	-1
معدل الاستثمار	26,7	/	24,6	22	18,2	19

المصدر: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، محمد بلقاسم بهلول.

الشكل رقم (2-2): تمثيل بياني لتطور معدل النمو والاستثمار خلال الفترة 1985 إلى غاية 1990

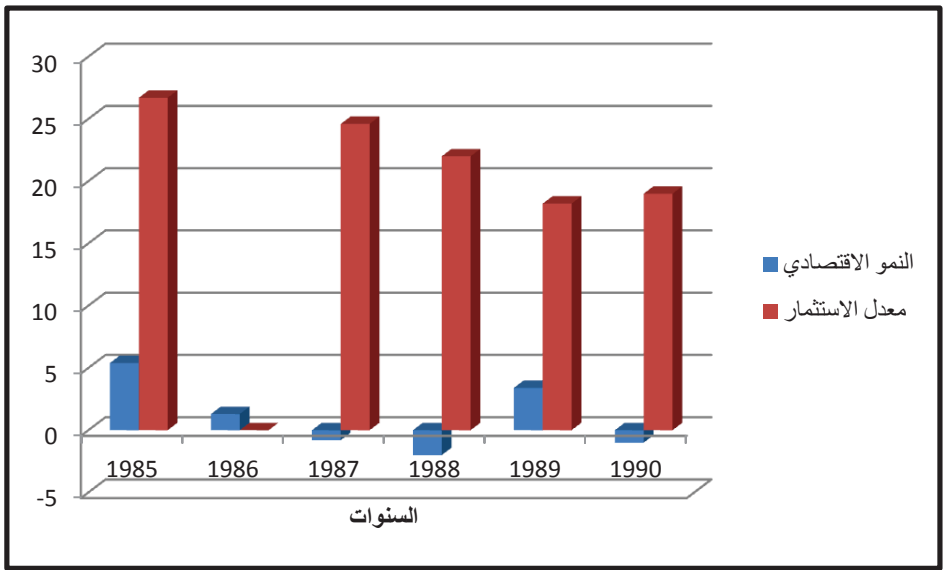

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول السابق

من خلال الشكل يتبين لنا انخفاض معدل الاستثمار بعد أزمة 1986، حيث وصل إلى 18,2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1989، وهذا أدنى مستوى له بعدما كان يقدر بـ 47,4% عام 1979، صاحب انخفاض معدل الاستثمار انخفاضا في معدل النمو الاقتصادي حيث أنه سجلت قيم سالبة عام 1987 و 1988 و 1990.

5- المديونية: قفزت ديون الجزائر الخارجية من 17,5 مليار دولار عام 1985 إلى 21 مليار دولار عام 1986 لتصل عام 1990 قيمة 25 مليار دولار كما أن قيمة (وزن) خدمة الدين بالنسبة إلى قيمة الصادرات، أصبحت تقدر بـ: 66,6% والشكل التالي يوضح تطور ديون الجزائر وخدمتها.

الشكل رقم (2-3):تطور مديونية الجزائر وخدمتها

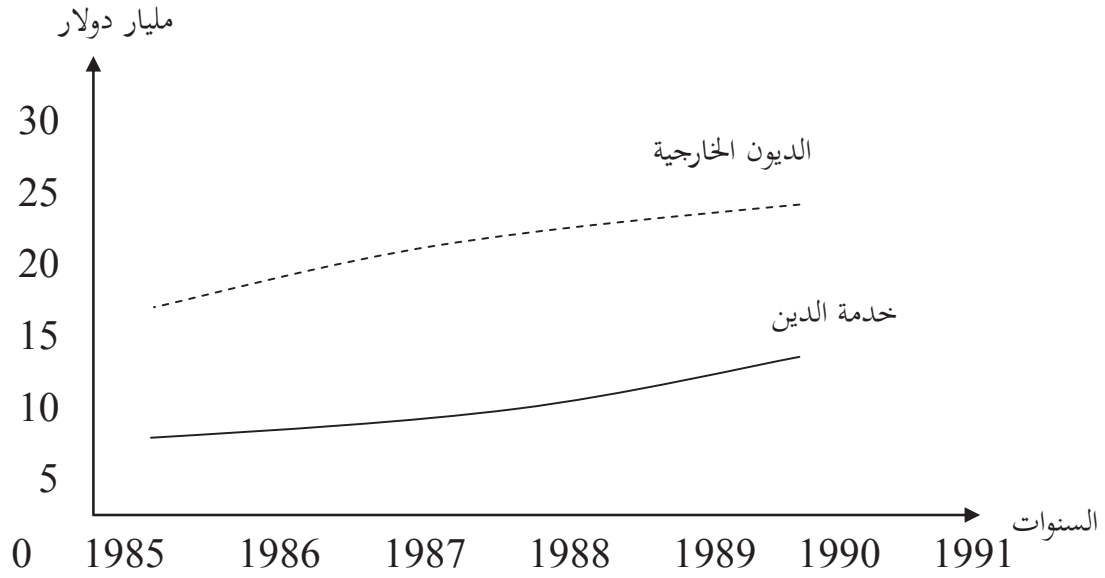

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق

ارتفع حجم الديون بشكل ملحوظ خلال الفترة 85-87 حيث أنه خلال سنة واحدة ارتفعت بـ 4 مليار لتصل إلى 21 مليار دولار، وارتفعت بنفس الحجم في السنة الموالية، لتصل 24 مليار دولار عام 1987، يرجع هذا إلى تقلص العوائد النفطية، ولجوء الجزائر الاستدانة من الخارج، بقيت مديونية الجزائر مستقرة خلال الفترة 1991-1987 ما بين 25 و 26 مليار دولار.[1]

في نفس الفترة أي 87-91 ارتفعت قيمة خدمة الدين بصورة كبيرة، حيث قدر خدمة الدين لعامي 91-90 بـ 66, 6% و 72, 7% من قيمة الصادرات على التوالي.

من خلال الشكل يظهر أن خدمة الدين تزايدت بنسب أكبر مما كانت عليه قبل 1987 إلى درجة أصبحت فيه خدمة الدين أكبر من حجم الدين في حد ذاته يرجع هذا إلى ارتفاع أسعار الفائدة مع نهاية الثمانينات.

[1] - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 42-43.

المطلب الثاني: آثار أزمة 1998 على الاقتصاد الجزائري:

رغم الإنجازات والتحويلات في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر منذ منتصف العقد الماضي، فإن أداء الاقتصاد بشكل عام ظل ضعيفا، وفي إطار هذا الوضع شهدت السوق البترولية أزمة انخفاض الأسعار سنة 1998، حيث وصل متوسط السعر ما دون 13 دولار للبرميل.

انعكس هذا الانخفاض على حصة إنتاج الجزائر ضمن منظمة OPEC، أثر سياسة خفض الإنتاج (الإمدادات) لإعادة توازن الأسعار، ومن تم انخفضت عوائد الصادرات من النفط، حيث أن إنتاج الجزائر من النفط ضمن منظمة OPEC، قد انخفض بنسبة 3,3% سنة 1998 لتصل إلى 818 ألف برميل / يوميا، وبنسبة 11,4% أي 749,6 ألف برميل / يوميا سنة 1999، مقارنة مع سنة 1997، وهذا بسبب منظمة OPEC بشأن خفض سقف إنتاجها بـ 2600 برميل / يوميا باستثناء العراق، وذلك لامتصاص الفائض الموجود في السوق، وإعادة توازن قوى العرض والطلب.

إن انخفاض الإنتاج والأسعار خلال سنة 1998، انعكس سلبا على العوائد البترولية، حيث انخفضت بـ 32%، وذلك يتضح جليا في أنها تقلصت إلى 5,970 مليون دولار عما كانت عليه سنة 1997 بـ 8,8 مليون دولار ضمن انخفاض عوائد OPEC من 109,186 إلى 76,302 خلال عامي 97-98.

إن أزمة 1998 كان لها آثار على وضع الاقتصاد الكلي للجزائر[1]:

فبالنسبة: **– 1 – ميزانية الدولة:**

أدى التراجع الكبير لأسعار البترول إلى انخفاض الإيرادات النفطية لتصل إلى 46 مليون دولار بدلا من 50 مليون دولار لسنة 1997 (الجباية البترولية)، ومن تم إلى حدوث انخفاض كبير في الإيرادات العامة يقدر بـ 2,871 مليون دولار لتصل إلى 13,186 مليون دولار مقابل 16,057 مليون دولار سنة 1997.

في المقابل بلغت النفقات 15,027 مليون دولار مما سبب عجزا في الميزانية العامة قدر بـ 1,849 مليون دولار، بلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 3,89%.

---

[1] جميلة بن معلم، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2004 – ص47

أما بالنسبة:–2 – الميزان التجاري:

شهدت الصادرات انخفاضا بحوالي 34% عما كانت عليه العام الماضي، ويعود هذا الانخفاض خاصة إلى هبوط قيمة الصادرات النفطية نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للنفط، أما الواردات فقد واصلت اتجاهها التصاعدي منذ عام 1995 رغم الجهود لتقليصها، فارتفعت بنسبة 10,9% خلال عام[1] 1998.

إن انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات أثر على الميزان التجاري، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (2–3): الميزان التجاري لعامي1997 –1998

الوحدة: مليون برميل.

	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة إلى الناتج
1997	13,820	8,130	5,690	%11,9
1998	10,150	9,190	1,020	%2,2
نسبة التغير	%34-	%10,9+	%82-	/

المصدر:جميلة بن معلم, مرجع سبق ذكره, ص49

[1] جميلة بن معلم، مرجع سابق، ص48

الشكل رقم (2-4): تمثيل بياني للميزان التجاري لعامي 97-98

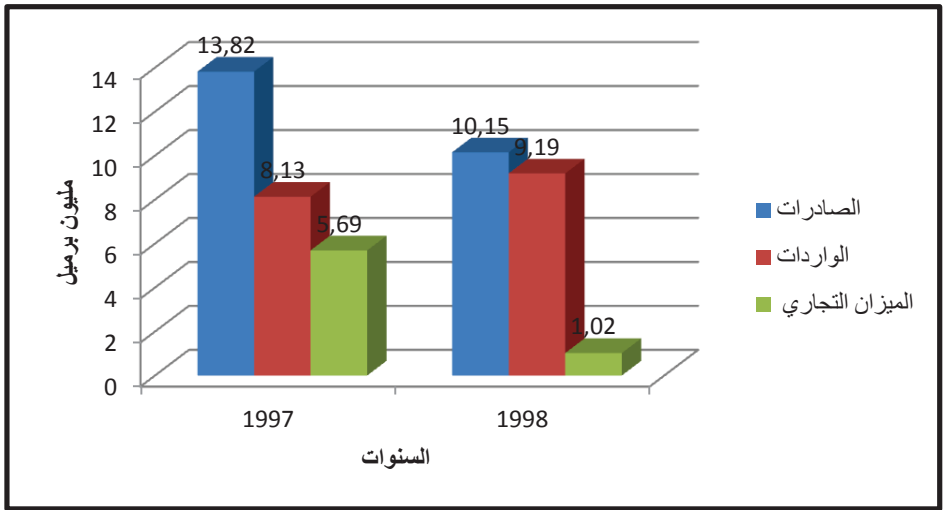

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول السابق

الشكل يبين لنا أن فائض الميزان التجاري قد تقلص بنسبة 82% سنة 1998، مقارنة بعام 1997، وهذا ما أثر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت إلى 2,2% خلال هذا العام، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار المواد المصنعة (المستوردة) بدرجات متفاوتة والاعتماد الكبير على العائدات من الصادرات النفطية في تغطية الواردات.

إن هذا التكوين لهيكل التجارة الخارجية ناجم عن القاعدة الضيقة في الجزائر التي ترتكز إلى درجة كبيرة على النشاط الاستخراجي للخامات، وتفتقر للمقدرة على إنتاج السلع الأخرى بصورة تمكن من سد احتياجات الأسواق المحلية مما يؤدي إلى تأثر الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة بالصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط، وإلى استمرار الاعتماد على الواردات لمقابلة الاحتياجات المحلية، وبالتالي فإن الفائض في الوضع العام للميزان التجاري لا يعكس حقيقة الأوضاع في الجزائر.

أما فيما يخص:- 3 ميزان المدفوعات:

فقد سجل عجزا بقيمة 1,640 مليون دولار، بعد أن شهد فائضا في عام 1997 لأول مرة منذ 1993 يقدر بحوالي 1,160 مليون دولار.حيث سجلت مكونات ميزان المدفوعات تراجع سنة 1998 مقارنة مع سنة 1997، فمثلا تحول الفائض الموجود في ميزان الحسابات الجارية في عام 1997 والبالغ 3450 مليون دولار، إلى عجز في عام 1998 بلغ 1220 مليون دولار، ونفس الشيء بالنسبة لميزان السلع والخدمات وميزان الخدمات والدخل الصافي.

عموما فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات الذي تميز بالعجز انعكس على مستوى الاحتياطات الرسمية، حيث انخفضت خلال عام 1998 بحوالي 15% ومن تم تراجعت تغطية هذه الأخيرة للواردات لتصل إلى 2,9% مقابل 11,9 سنة 1997. بعدما أن بلغت الاحتياطات ذروتها سنة 1997 بأكثر من 8,0406 مليار دولار، وذلك بسبب تراجع أسعار البترول من جهة وارتفاع خدمة الدين، حيث أن هذا الأخير سجل ارتفاع سنة 1998 حيث بلغ معدل خدمة الدين 47% وهذا بدوره يرجع إلى عاملين أساسيين:[1]

1- انخفاض أسعار البترول.

2- ارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع إلى أكثر من 3 مليار دولار بعدما كانت في حدود 2 و 2,5 مليار دولار، وذلك رغم تراجع أقساط الفائدة سنة 1998.

المطلب الثالث: الصدمة البترولية لعام 2004 وأثرها على الاقتصاد الجزائري.

تعد الصدمة البترولية 2004 من الإيجابيات للاقتصاد الجزائري لكونها ساهمت في زيادة العوائد البترولية للدولة وذلك لارتفاع الأسعار البترولية آنذاك وكغيرها من الصدمات كان ورائها عدة عوامل وأحداث ساهمت في تكوينها وقد تكون أبرزها الحرب الأمريكية على العراق والصراع العرقي في نيجيريا.

الفرع الأول: عوامل وراء الأزمة 2004 ورفع الأسعار.

1. تأثير الإضرابات والصراعات في نيجيريا بشأن الإنتاج البترولي في هذا البلد. ثم هناك الإضراب الذي شل فنزويلا في 2003 وأسهم هو الآخر في خفض الإنتاج العالمي.

2. الاختناقات في عمليات تكرير البترول في العديد من البلدان المستهلكة له.. وناجمة عن إهمال تخصيص استثمارات تلبي حاجة توسيع الأسواق قي هذا الصدد.. إن القدرة العالمية على الإنتاج حسب الدكتور سار كيس لا تتجاوز 83.5 مليون برميل في اليوم وتتجاوز بالكاد آخر ذروة تم بلوغها في فبراير 2004.. وأن بنية هذه القدرة تعد ملائمة لتطور الحاجة إلى صور مستخدمة من البتروكمياويات. هذه حاجة تبرز بالذات في الولايات المتحدة الأمريكية التي تستهلك ما لا يقل عن 9.6 مليون برميل يوميا وتعاني ندرة في الإنتاج وارتفاعا شديدا في الأسعار.

---

[1] - الاقتصاد الجزائري خلال الألفية الثانية، مرجع سابق، ص 14.

3. قرار الأوبك بخفض سقف الإنتاج إلى 32.5 مليون برميل في اليوم برغم الاحتياجات الشديدة التي بدلتها الدول الصناعية مما زود من أوجه التوتر غير أوبك لم تخفض فعليا.. وهكذا ظل البترول المعروض كافيا لتغطية احتياجات الطلب..ولم يكن القرار أثره الذي توقعه أغلب الخبراء.[1]

الفرع الثاني: انعكاسات صدمة 2004 على الاقتصاد الجزائري.

لقد استطاعت الجزائر بفضل مداخيل المحروقات السيطرة على التوازنات الاقتصادية ورفع المؤشرات الدالة على تحسين المستوى الاقتصادي الاجتماعي كأرقام إحصائية مجدولة:[2]

الجدول رقم (2-4):يوضح انعكاسات صدمة 2004 على مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

الوحدة مليون دولار

السنوات البيانات	2003	2004	2005
الناتج المحلي	69.5	81.5	97.6
معدل التضخم	20.60	25.19	29.67
دخل الفردي	(2.6)	(3.6)	(1.6)

Source: www. La banque d'Algérie: chapitre: activité économique et prix. Pp. 27-31

0: تمثل نسبة مئوية.

[1] ضياء مجيد المسوي، ثورة أسعار البترول، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر 2004 ص 32.

[2] بلقاسم ماضي، مرجع سبق ذكره. ص67/

الشكل رقم (2-5): يوضح انعكاسات صدمة 2004 على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري

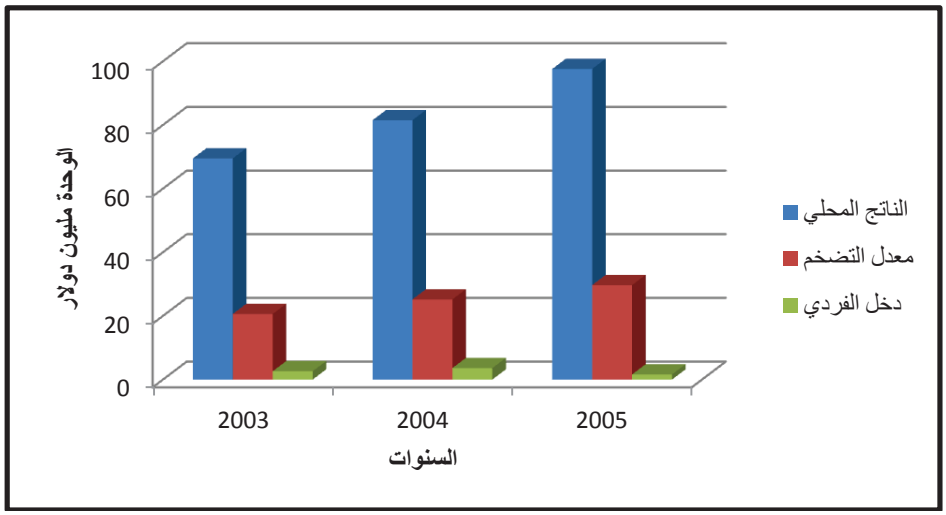

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول السابق

- ارتفاع الناتج المحلي الخام من 69.5 مليار دولار سنة 2003 إلى 81.5 مليار دولار سنة 2004 ، ثم إلى 97.6 مليار دولار سنة 2005 بنسبة نمو تقرب من 5.2 % في سنة 2005 وهي نفس النسبة تقريبا في سنة 2004.

- ارتفاع مؤشر دخل الفرد، من 2060 دولارا سنة 2003 إلى 2519 دولارا سنة 2004 ثم ارتفع إلى أعلى مستوى له 2967 دولارا للفرد سنة 2005

-التحكم في معدلات التضخم من 2.6% سنة 2003 إلى 3.6 سنة 2004 ثم إلى 1.6 سنة 2005 وهذا يعبر عن استقرار في الأسعار المواد الاستهلاكية. أما عن التغيرات الطفيفة الملاحظة في، معدلات الضخم، فعائد إلى ارتفاع الأسعار في قطاع السكن إلى حوالي 13.4%.

- يبقى قطاع المحروقات هو المهيمن على النشاط التجاري الخارجي، فقد وصلت الصادرات من المحروقات إلى 98.3 % من مجموع الصادرات للسلع والخدمات في سنة 2005، كما تمثل الجباية البترولية 73.7 % بزيادة قدرها 7.1 % عن سنة 2004 حيث كانت 66.6 % وبزيادة 5.1 % عن سنة 2003 التي كانت 68.6 %. وهذه النسب في النمو تعود إلى قطاع المحروقات سواء من حيث حجم الصادرات أومن حيث ارتفاع الأسعار.[1]

[1] بلقاسم ماضي، مرجع سبق ذكره ص 76

المبحث الثاني: عوامل الانطلاق الاقتصادي في الجزائر:

تشهد الجزائر في الآونة الأخيرة رخاء ماليا واضحا تشير إليه التحسنات الكبيرة في المؤشرات الكلية الاقتصادية التي أشرنا إليها فيما سبق، ولعل أبرز مظاهره تراجع المديونية الخارجية، وارتفاع الاحتياطات الدولية من العملة الصعبة، وفي إطار الحديث عن الانطلاق الاقتصادي وفحص عوامله في واقع الاقتصاد الجزائري يدفع هذا الرخاء إلى التساؤل فيما إذا كان مؤشرا للانطلاق أم الأمر الذي يستدعي دراسة أسس المناخ الاستثماري بالجزائر.[1]

المطلب الأول: تقييم المناخ الاستثماري بالجزائر:

إن التشخيص لخصائص بيئة الاستثمارات بالجزائر يسمح باستخلاص نقاط القوة والضعف في جوانب المناخ الاستثماري وذلك كالتالي:

1- الجوانب الإيجابية:

- تتمتع الجزائر بمؤهلات طبيعية خاصة من حيث الموقع الجغرافي الملائم، والثروات الباطنية المعتبرة، واتساع حجم السوق.
- الإرادة السياسية القوية للنهوض بمناخ الاستثمارات وتأهيله وفق متطلبات جذب الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، ويمكن أن نلمس ذلك من عدة نواحي (الناحية التشريعية، محاربة الفساد، توفير البنية التحتية الملائمة، إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية ...الخ).
- المنظومة القانونية المحفزة جدا، والمتضمنة أهم الضمانات والتسهيلات والتحفيزات التي يرغب فيها المستثمرون.
- البنية التحتية التي عرفت إعادة تأهيل كبيرة، وتوسعت مع برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو.
- الاستقرار الكبير في الجانب السياسي والمؤشرات الكلية للاقتصاد وتحسن الوضعية الأمنية بشكل واضح.

2- معوقات الاستثمار في الجزائر:

رغم الجوانب الإيجابية السالفة الذكر والتي تشير إلى التحسن الكبير الذي عرفته بيئة الاستثمار في الجزائر، كما يشهد بذلك الكثير من المستثمرين الأجانب، إلا أن بعض المعوقات لازالت تطبع هذه البيئة وظلة تقف وراء أحجام هؤلاء المستثمرين، ومن بين هذه المعوقات:

---

[1]- رسالة ماجستير "الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية حال الجزائر"، ص 242.

- ثقل وتعقيد النظام الإداري، لاسيما من حيث انتشار البيروقراطية وتداخل الصلاحيات.
- انتشار مظاهر الفساد متمثلة في الرشوة والوساطة والمحسوبية والتعصب، رغم الجهود المبذولة لمحاربتها.
- من أهم المعوقات أيضا الإشكال القائم في الجانب البشري على مستوى مراكز القرار ومواقع التنفيذ، حيث لم تتطور الذهنيات بما يتماشى والتطورات العالمية الحاصلة، ولا تزال السلوكات أبعد ما تكون عن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونفس النتيجة أكدها تقرير الأنكتاد لسنة 2000، إذ ومن خلال بحثه ميدانيا للعوامل المحفزة والمنفردة للاستثمارات الأجنبية في إفريقيا، سجلت النتائج أن أهم عوامل التنفيذ العائق البشري الذي يتجلى عادة في المعاملات المشبوهة واللاأخلاقية للإداريين والمسيرين المشرفين على تنفيذ واتخاذ القرارات، وعلى رأس هذه المعاملات الرشوة والابتزاز والغموض في إدارة الصفقات.[1]
- معوقات التمويل كارتفاع معدلات الفائدة، وعدم كفاية السوق، وعدم وجود برامج تمويل متخصصة، هذا بالإضافة إلى معوقات التكلفة متجسدة في ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومعوقات التسويق والمعوقات المعيارية.
- التأخر الكبير في بعض ميادين التحول الاقتصادي مقارنة بدول المنطقة، وذلك بسبب التباطؤ في إنجاز بعض الإصلاحات، ويسمى الأمر بالأساس عمليات الخوصصة.
- القطاع الخاص لم يفعل بشكل كبير حيث ظل محصورا في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومؤسسات مصغرة، بالرغم من مساهمته المتزايدة في القيمة المضافة الوطنية.
- مجمل القطاعات تعاني من عوائق كبرى تحول دون تدفق استثمارات الأجانب وهي:[2]

* النظام العقاري القديم الذي يعيق الولوج إلى الأراضي الملائمة للاستثمارات.
* النظام التعليمي الذين يخرج مترشحين لا تتلاءم كفاءتهم مع احتياجات المستثمرين.
* النظام البنكي والإداري البيروقراطي والضعيف الشفافية الذي يمدد الآجال ويبطئ القرارات.

المطلب الثاني: واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر:

مع بداية 1994 بدأت الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب يتوافدون على الجزائر خارج قطاع المحروقات بعدما كانت ذات طابع تجاري عوضه الاستثمار المباشر والجدول الموالي يوضح تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها منذ تلك السنة:

---

[1]- الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سابق، ص 251، 252.

[2]- رسالة ماجستير "الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية "، ص 252.

الجدول رقم (2-5) :يوضح تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها منذ تلك السنة

السنوات	عدد المشاريع	النسبة %	مناصب العمل	%	الاستثمار	%
1994	61	15	8747	18	9036	5
1995	17	04	2550	05	19870	12
1996	49	12	6070	13	16810	10
1997	59	15	6378	13	21317	13
1998	51	13	5902	12	18902	11
1999	60	15	5957	13	26699	16
2000	100	25	11696	25	51826	32
المجموع	397	100	47300	100	164460	100

Source: agence de promotion et de suivi des investissement division du guichet unique, bilan des projet d'investissements du 13-12-1993 au 31-12-2000.

من خلال الجدول يلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور ملحوظ ويرجع هذا إلى الانفتاح للاقتصاد الجزائري والتحسن الذي طرأ على بعض المؤشرات الاقتصادية حيث ارتفع عدد المشاريع من 60 مشروع عام 1999 إلى 100 مشروع عام 2000، وهو ما يمثل زيادة قدرتها 50% أي ما يعادل 25127 مليون دينار جزائري كما أن مناصب العمل حققت زيادة قدرتها 5739 منصب عمل، أما الجدول الموالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة إلى الجزائر خلال فترة (1989-1999).

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	**12**	**0**	**2**	**09**	**10**	**11**	**05**	**04**	**07**	**06**	**06**

المصدر: تقرير منظمة الأمم المتحدة حول الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2000.

كما أن الاستثمارات التي دخلت إلى الجزائر فقد ارتفعت من 438 مليون دولار سنة 2000 إلى 1126 مليون دولار سنة 2001، رغم هذه النسبة إلا أن الجزائر لا تنتمي إلى الدول العربية المتوسطية التي عرفت ارتفاعا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة IDE بل بالعكس فهي على أساس رأس الدول التي عرفت انخفاضا خلال سنة

2003 حيث بلغ 1,065 مليار دولار في 2002 ليصل إلى 634 مليون دولار في سنة 2003، بحيث تعتبر سنة 2002 سنة قيمة وخاصة بالنسبة لـ IDE احتلت فيها الجزائر الرتبة الثالثة في إفريقيا والأولى في المغرب العربي لتحقق انخفاضا بنسبة 40% في سنة 2003 [1] والجدول التالي يوضح أهم الاستثمارات المجمعة للفترة (1993-2003) مباشرة ومشاريع شراكة حسب البلد المصدر.

الجدول رقم (2-7):يوضح أهم الاستثمارات المجمعة للفترة (1993-2003) مباشرة ومشاريع شراكة حسب البلد المصدر.

البلد	عدد المشاريع	القيمة (مليون دينار)	عدد العمال
فرنسا	103	34581	7146
إيطاليا	49	14540	4839
سوريا	40	5033	2533
تونس	33	2520	1801
إسبانيا	25	6727	3088
بريطانيا	22	5805	2549
تركيا	22	7092	5339
الأردن	21	10699	1276
ألمانيا	18	15403	4849
مصر	18	21596	2017
ليبيا	10	10693	855
فلسطين	5	523	157
المغرب	2	502	106

مجلة الاقتصاد والأعمال / عدد خاص (الجزائر أرض الفرص) / ديسمبر 2003، ص 63.

[1] Artenaire n:48 novembre 2004, p35.

المبحث الثالث: التوجيهات الإستراتيجية لجزائر اليوم في قطاع المحروقات:

المطلب الاول: آفاق تسعير النفط خارج الدولار الأمريكي:

إن هبوط سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملة الأوربية الجديدة الموحدة "أورو"، أثار فكرة تسعير النفط بالأورو أو بسلة من العملات، هذه الفكرة كان لها جذور فقد طرحت لأول مرة عام 1971 إثر إعلان الرئيس الأمريكي "نيكسون" توقيف تحويل الدولار إلى ذهب، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة عملتها في 18 ديسمبر من نفس السنة بنسبة 7,85% بالقياس إل الذهب وبنسبة انخفاضه 10% في 12 فبراير 1973 مما ساهم في تآكل القوة الشرائية لبرميل النفط الواحد مقارنة بعملات أو بالغربية واليابان.[1]

على إثر هذه التغيرات، قامت الأوبك بعقد اتفاقيتي جنيف لعام 1971-1973 من خلالهما تم اختيار تسع عملات رئيسية كمؤشر للمقارنة مع قيمة الدولار، بحيث يزيد السعر المعلن للنفط بنسبة انخفاض الدولار إزاء معدل تلك العملات. في عام 1977 عرفت قيمة الدولار، انخفاض آخر بنسبة 20% مقابل العملات الأخرى خاصة الين والمارك الألماني، في المقابل تم تجميد أسعار النفط في مؤتمر "كركاس"، مما نتج عنه تدهور القوة الشرائية للعائدات بحوالي 40% في الفترة 73-77 قامت الدول النفطية بتحويل احتياطاتها من الدولار إلى حقوق السحب الخاصة، للتخفيف من حدة هذا الانخفاض. في 1981 ارتفع سعر الدولار إزاء العملات الرئيسية، حيث وصل الارتفاع في بعض الأحيان إلى أكثر من 75%[2]، مما جعل الدول المستوردة (ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية) تطلب بتسعير النفط بسلة من العملات وبوحدة النقد الأوربي "الإيكو".

بدأت الفكرة تطرح من جديد بعد الانخفاض الشديد الذي شهده الدولار في الفترة الحالية، فقد وصل إلى أدنى مستوى له متجاوزا 1,2276 أمام اليورو، كما أنه واجه ضغوطا أمام الين خاصة بعد أن أصبحت الشركات اليابانية أكثر قوة مقارنة بالستة سنوات الماضية.

إن ضعف الدولار في الآونة الأخيرة، يؤثر سلبا على القوة الشرائية لبرميل من النفط مما أثار احتمالية تسعير النفط باليورو أو بسلة من العملات عن الدور، هذا ما خلق مخاوف بين أعضاء الأوبك خاصة أن عملتها مرتبطة بالدولار من ناحية، ومن ناحية أخرى اقتصاديات هذه الدول عبارة عن اقتصاد مستورد بطبيعته: الأمر الذي أدى بالأوبك بتقديم مقترحات بتعديل النطاق السعري إلى مستوى أعلى من النطاق الحالي.

---

[1]- مذكرة ليسانس، "أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري"، مرجع سابق، ص 42، 43.

[2]- نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول العدد 11 السنة 1985، 11 نوفمبر، ص 01.

إن فكرة تسعير النفط بعملية أخرى لم تطرح في الاجتماعات الأخيرة من عام 2004 للأوبك رغم أن هذه الخطورة تستبعد السوق النفطية عن الارتباط المباشر، بالسياسة النقدية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية فقط. فمثلا تسعير النفط بالسلة من العملات، وفقا لأهمية دول تلك العملات في استراده يجعل السعر أكثر استقرارا. وتبقي هذه الإشكالية مطروحة: لماذا لم يسعر بسلة من العملات؟ بعبارة أخرى إلى متى سيبقى النفط مرتبطا بالدولار؟[1]

المطلب الثاني: صندوق ضبط الموارد:

إن الاعتماد الشديد على إيرادات النفط وهي كما نعلم متقلبة ولا يمكن التكهن بها وسوف تنتهي عاجلا أو آجلا يعقد كثيرا السياسة المالية للبلد ولمعالجة هذه المشكلات قامت كثيرا من الدول المنتجة للنفط ومن بينها الجزائر بإنشاء صناديق لها أسماء مختلفة ولكن تشترك من حيث قواعد إنشائها وأهدافها سمي هذا الصندوق في الجزائر "صندوق ضبط الموارد" FONDS DE REGULATION DES RECETTES وتسمى في بعض البلدان بصناديق التثبيت أو صناديق النفط.

الفرع الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد في الجزائر:

صندوق ضبط الموارد ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر وقد أنشأت بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2006 والذي ينص على ما يلي:

– يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" ويقيد في هذا الحساب: **أ– في باب الإيرادات:**

– فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.

– كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق

ب– في باب النفقات:

– ضبط النفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العامة.

– تخفيض الدين العمومي. – إن الوزير المكلف بالمالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.

– تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

منذ إنشاء صندوق ضبط الموارد صدرت عدة مراسيم وتعليمات حددت مكونات الصندوق وكيفية تسييره وقد تم تعديل بعض القواعد والأسس التي أنشأ من خلالها هذا الصندوق وذلك خلال قانون المالية لسنة 2004

[1] – مذكرة ليسانس، "أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري"، مرجع سابق، ص 43.

فبالنسبة للإيرادات التي تدخل الصندوق قد أضيف إليها تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشاط للمديونية الخارجية ويعود ذلك أساسا إلى تحسن الوضع المالي لبنك الجزائر نتيجة لارتفاع احتياطاته من العملة الصعبة حيث بلغت مع نهاية ديسمبر 32,9 مليار دولار.

الفرع الثاني: إنشاء صندوق ضبط الموارد:

كما نعلم فإن الجزائر لم تكن سباقة في إنشاء صندوق ضبط الموارد فقد سبقتها عدة دول في إنشاء مثل هذه الصناديق مع اختلاف تسمياتها وقد أنشأت لصنفين رئيسيين هما:

1- إما لمعالجة المشكلات الناشئة مثل تقلب إيرادات النفط وعدم القدرة على التمكن بها وبالتالي فهي تمثل صناديق تثبيت أو ضبط.

2- أو من أجل إدخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وبالتالي فهي تمثل صناديق ادخار.

وكما نعلم فإن صندوق ضبط الموارد قد تم إنشاءه في أواخر شهر جوان سنة 2000 هذه السنة التي ميزها الارتفاع الكبير لأسعار البترول ومن المعروف أن إيرادات الميزانية العامة في الجزائر تأتي غالبها من الجباية البترولية فهذا الارتفاع في الأسعار أدى إلى الارتفاع في الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية وعلى هذا الأساس فإن الحكومة قد اتخذت إجراءات ومعايير صارمة أثناء إعدادها لقانون الميزانية لسنة 2000 من خلال اعتمادها على سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات قدره 19 دولار تقدر من خلاله إيرادات الميزانية العامة هذا السعر يتم تحديده بناءا على المعطيات المتوفرة على تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.فمنذ تأسيس صندوق ضبط الموارد أصبح ظهوره بارزا ضمن الميزانيات التي تبين عمليات الخزينة فهو أداة فعالة لامتصاص الفائض المتأتي من إيرادات الجباية والتي عرفت منذ سنة 2000 وإلى السنة الحالية تزايد مستمر نتيجة لمواصلة أسعار النفط في الارتفاع[1]

[1]- بوفيلج نبيل، اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة السنة، العدد 01 السداسي 2، 2004، ص 252.

والجدول يبين الراداإيت المحولة إلى صندوق ضبط الموارد من 2000 إلى 2002.

السنوات	2000	2001	2002
الإيرادات الفائضة عن ميزانية الدولة والتي حولت إلى صندوق ضبط الموارد	453,2	115,8	26,5

الإيرادات المحولة إلى صندوق ضبط الموارد

المصدر: بوفليج نبيل، اقتصاديات شمال إفريقيا، مجال السنة 1، السداسي 2، 2004.

وقد استعملت إيرادات الصندوق خاصة في تسديد المديونية العمومية للدولة سواء الخارجية أو الداخلية ويمكننا القول بأن الميزانية العمومية للدولة لم تتعرض منذ سنة 1999 إلى غاية يومنا الحاجة إلى صدمة خارجية سلبية، ولهذا لم تستعمل أصول الصندوق لتحقيق هدفه الرئيسي وهو تعويض النقص الحاصل في إيرادات الدولة نتيجة لعدم انخفاض أسعار البترول.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل يمكن أن نستخلص أن أزمتي 86-98 وتأثيرها على الاقتصاد الوطني جعلت الجزائر تبحث عن عوامل الانطلاق الاقتصادي والتفتح على الاستثمارات وتبني الشراكة الأجنبية.

فالتجربة التي عاشتها الجزائر مهدت لإيجاد طرف وتوجهات إستراتيجية تسعى إليها في الوقت الراهن تفاديا للوقوع في نفس الخطأ.

تمهيد:

يوجد في خزينة الدولة ما يزيد عن 190.66مليار دولار كاحتياطات للصرف مع نهاية ديسمبر 2012 ، إلا أن الجوانب الخفية وراء لغة الأرقام التي تشيد بنمو مستوى هذه الاحتياطات، تخفي وراءها العديد من الجوانب السلبية والآثار على الجهة الاجتماعية بالخصوص.

استنادا إلى المعطيات السابقة سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة الوفرة المالية الحالية التي تعرفها الجزائر معرجين على الإصلاحات في ظل هذه الوفرة وأخيرا سنتناول موضوع الساعة المتمثل في مفارقة الرخاء المالي والمستوى المعيشي.

المبحث الأول: الوفرة المالية:

المطلب الأول: مظاهر الرخاء المالي: يمكن تلخيص مظاهر الرخاء المالي في العناصر الآتية:

الفرع الأول: تراجع المديونية:

يبين الجدول أدناه كيف أن المديونية الخارجية للجزائر تراجعت بشكل واضح منذ 1990، متزامنة مع انتهاء فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، حيث انتقلت من 28,3 مليار دولار سنة 1999 إلى 22,3 مليار دولار سنة 2001، ثم إلى 21,43 مليار دولار عام 2004، لتنخفض إلى 16,4 مليار دولار عام 2005، و9?45 مليار دولار نهاية السداسي الأول من عام 2006 وفي ديسمبر 2006 قال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خفضت الدين الخارجي إلى 4,7 مليار دولار، وأنخفضت بتدرج إلى 2010 ونتقلت إلى 1.7 مليار دولار سنة2012

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	المديونية الخارجية
1999	28.3
2000	25.2
2001	22.3
2004	21.41
2005	16.4
السداسي الأول 2006	9.45
2006	4.7
2007	4.4
2008	4.3
2009	3.9
2010	3.6
2011	2
2012	1.7

من إعداد الطالبين

الفرع الثاني: ارتفاع احتياطات الصرف: سجلت احتياطات الصرف تحسن غير مسبوق في السنوات الأخيرة، حيث وبعد أن كانت هذه الاحتياطات تبلغ 11,9 مليار دولار سنة 2000 لتصل إلى 190.66 مليار دولار في سنة2012.حيث ارتفع احتياطي العملات الأجنبية في الجزائر إلى 90,96 مليار دولار في نهاية جوان الفائت بسبب ارتفاع صادرات النفط التي تزيد قيمتها عن إجمالي الواردات، ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية عن محافظ البنك المركزي الجزائري محمد لقصاص قوله في اجتماع مع كبار مسؤولي البنوك، إن احتياطات تعادل قيمة واردات ثلاث سنوات. واعتبر المستوى القياسي للاحتياطات في النصف الأول من عام 2007 عنصر أمان للاقتصاد القومي من الصدمات الخارجية، وأظهرت بيانات رسمية وصول الاحتياطات نهاية ديسمبر 2006 إلى 77,87 مليار دولار مقارنة مع 56,18 مليار دولار نهاية 2005. ووصل نهاية 2007 احتياطي الصرف إلى 110 مليار دولار. مما ارتفع ب0.81 سنة 2008 مقارنة ب2007 ووفقا لتقديرات بنك *الجزائر*، فإن قيمة *احتياطي الصرف الجزائري* بلغ مع نهاية سنة 2009 ما قيمته 91 ,148 وبلغ في 2012 190.66 مليار دولار. ومن خلال الجدول التالي نبين احتياطات الصرف للسنوات الأخيرة (2000-2012) [1]

جدول تطور احتاطي الصرف للسنوات الأخيرة (2000-2012):

السنوات	احتياطي الصرف (مليار دولار)
2000	11.96
2001	17.96
2002	23.5
2003	23.5
2004	نهاية سبتمبر 30,00
2005	نهاية سبتمبر 41,00
2006	77.87
2007	110
2008	110.8
2009	148.91
2010	162.22
2011	182.22
2012	190.66

المصدر:من إعداد الطالبين

[1] - http://www.muslm.net

الفرع الثالث: الجزائر تثير شهية الشركات العالمية:

الجزائر من الدول التي استفادت من ارتفاع أسعار البترول حيث تصدر يوميا حوالي مليون برميل، كما أنها تضع ميزانيتها على أساس 19 دولار من سعر البرميل الواحد، بينما يذهب باقي المبلغ لصالح الخزينة العمومية تفاديا لأي تذبذب في أسعار البترول، ونجحت في توفير سيولة كبيرة ومضاعفة ميزانية كل أنواع المشاريع مما فتح شهية كبرى الشركات العالمية، خاصة الشركات الأمريكية والكندية والفرنسية التي تطمح إلى الاستفادة من هذه السوق الضخمة لاسيما وأنها بوابة أوربا إلى القارة الإفريقية.[1]

المطلب الثاني: خلفيات ارتفاع الاحتياطات الدولية للجزائر:

من الجوانب التي تستدعي الإجابة حول معرفة كيفية تكوين هذه الاحتياطات، وهل كانت نتيجة لتطور في قدرة الاقتصاد الداخلية، أم أنها نتيجة لعوامل خارجية غير مستقرة، حيث عرفت الجزائر بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وحتى السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا وغير مسبوق في مستويات احتياطاتها الدولية* والتي بلغت في الآونة الأخيرة حدود 190.66 مليار دولار أمريكي، واعتبر ذلك من طرف الجهات الرسمية للبلد إنجاز لسياسات الإصلاح للاقتصاد اعتبار أن هذه الاحتياطات تدعم الاقتصاد الوطني وتعتبر وسيلة للمحافظة على سعر صرف العملة الوطنية.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف تمكنت الجزائر في فترة وجيزة من تكوين هذا المستوى المرتفع من الاحتياطات الدولية؟

إن الحقيقة التي تفرض نفسها هي أن هذا الارتفاع في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة:

- واكب برنامج التعديل الهيكلي.
- كان في فترة ارتفاع كبير جدا لأسعار النفط.

أ/ فبالنسبة للأمر الأول:

فإن جدولة الديون الخارجية قد مكنت الجزائر من تخفيف أعباء خدمة الدين الخارجي، ومن توفير مستوى مرتفع من الاحتياطات الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أدت السياسات الانكماشية المرافقة لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي إلى خفض الطلب على العملة الصعبة، حيث أدى ارتفاع أسعار الفائدة، وارتفاع المستوى العام للأسعار وإلغاء الدعم وارتفاع الضرائب غير المباشرة وانخفاض مستوى الأجور الحقيقية

[1]-www.arabian business.com

* – نقصد هنا المعنى الضيق للاحتياطات الدولية، أي الحيازة الرسمية للعملات الصعبة + ما يمكنه البنك المركزي من رصيد ذهبي + وحدات السحب الخاصة + صافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

وخفض معدلات الإنفاق العمومي إلى خفض معدل نمو الطلب الكلي الذي انعكس على خفض خطط التوسع في الاستثمار والاستيراد وبالتالي وجود فائض في سوق الصرف الأجنبي قام البنك المركزي بتركيمه في شكل احتياطات.

ب/ أما بالنسبة لارتفاع أسعار المحروقات:

فإن من أهم الاختلالات الأساسية في الاقتصاد الجزائري اعتماد بشكل كبير جدا على عائدات النفط، ولقد كان من الأسباب الأساسية الكامنة وراء ارتفاع احتياطات الجزائر من العملة الصعبة في الآونة الأخيرة.

إذن فالنتيجة التي نخرج بها استنادا إلى ما ذكر أن ارتفاع احتياطات الصرف لم يرجع إلى تطور في قدرة الاقتصاد الذاتية، وإنما يرجع بالأساس إلى عوامل خارجية أهمها تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي تفرضه المؤسسات النقدية الدولية، والتحسن في أسعار النفط عالميا.[1]

المطلب الثالث: الاعتماد على المحروقات وهشاشة الرخاء المالي أمام تغير سعر الدولار:

إن السمة الرئيسية التي ظلت تطبع الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وإلى اليوم اعتماد وبشكل شبه مطلق على المحروقات كمصدر تمويل للاقتصاد.[2]

بحيث أنه بين 1999 و 2012 حققت الدول المصدرة للنفط مداخيل بلغت 2500 مليار دولار ... مبلغ جيد! ولكن سرعان ما يتضح أنه وبالنظر إلى الدولار الثابت فإن صادرات المحروقات خلال الفترة 2012-2001 كانت قيمتها أقل بكثير مما سجل خلال الصدمتين لسنتي 1973 و 1979 عندما نقارن المداخيل المحصلة خلال تلك الفترة (مداخيل/سكان) بنفس معدل حصة الفرد لفترة 1999-2005، نجد أن الدول المصدرة للبترول حققت مداخيل تمثل أقل من نصف تلك سجلت خلال الفترة 1973-1980.

بالنسبة للفترة 1973-1980 بلغت مداخيل الدول المصدرة للنفط بالدولار الثابت 1250 دولار للفرد، وبالنسبة للفترة 2002-2012 لم تعد تمثل سوى 650 دولار للفرد،في كلمة واحدة الانفراج النفطي المحقق بين 1999-2012 لم يثري الدول المصدرة بالقدر التي كانت عليه الأمور سنوات 1973-1980 بل كان الثراء بالنسبة للدول المصدر أقل بكثير.[3]

---

[1]- رسالة ماجستير، "الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية حالة الجزائر" مرجع سابق، ص 244، 245.

[2]- رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص 245.

[3]- www.arabiehouse.com

المبحث الثاني: الإصلاحات:

المطلب الأول: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2012:

كتكملة لمساعي رئيس الجمهورية فيما يخص تنمية الاقتصاد الوطني ولقد تم وضع برنامج تكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي وفي هذا الصدد قد تم رصد مبلغ مقداره 55 مليار دولار في خطابه يوم 24 فبراير 2005 ومن أهم المبادئ التي يقوم عليها هذا البرنامج هي كالآتي:

1- الإصلاح في المجال الاقتصادي خلال السنوات الخمس القادمة:

وقد تجلى ذلك في بداية سريان اتفاق الشراكة، التي أبرمتها الجزائر مع الاتحاد الأوربي، والانضمام إلى OMC والتي مازالت تتفاوض بشأنها.

كما تسعى الجزائر إلى عصرنة المنظومة المالية ومضاعفة فعالية الدور الاقتصادي للدولة.

2- تثمين الطاقات الاقتصادية الوطنية وتطويرها:

وذلك من خلال ما يلي:

- إنعاش نسيج المؤسسات ومضاعفته والقيام بتطوير عملها الاتجاهات الآتية:

* تشجيع الإنتاج والتحويل المحليين عن طريق التدابير التعريفية الملائمة.
* دعم خدمات الإسناد للمؤسسة وذلك في مجال تكوين المسيرين وتجديد معارفهم وتشجيع البحث.
* تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع عددها وذلك من خلال تطوير مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل لمساعدة الاستثمار ومستحدثي المؤسسات من الشباب والمساعدة على إنجاز الدراسات الضرورية.
* وضع الشباب ذوي الكفاءات تحت تصرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار ترتيبات ما قبل التشغيل.

- تثمين الثروات الوطنية بشكل أكبر:

خاصة في المحروقات والمناجم وذلك من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الاستثمارات في شكل شراكة في قطاع المحروقات وكذلك الإصلاحات في المجال الفلاحي بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

المطلب الثاني: قانون المحروقات الجديدة:

أقرت الحكومة الجزائرية مشروع جديدة لتحديد قطاع الطاقة، مما يمهد السبيل لإصلاح قطاع النفط والغاز في البلاد وذلك قبل يومين من ذكرى قرار التأميم الذي أعلن يوم 24 فبراير 1971م وصادق مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأسبوعي22-02-2005 برئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على إحياء مشروع القانون بعد أن تعرض للتجميد في عام 2001م في أعقاب حملة احتجاج واسعة قادها الاتحاد العام للعمال الجزائريين (أكبر نقابة عمالية) وهو ما اعتبر وقتها فشلا ذريعا لوزير النفط دفعا جديدا يمكن الحكومة من الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق النفطية، وخاصة في ظل مؤشرات تؤكد استمرار ارتفاع الطلب على النفط والغاز الطبيعي في العالم، وينص مشروع القانون على منح حقوق منجمية لمتعاملين وطنيين وأجانب، وإنشاء (3) ثلاث وكالات

مستقلة تكلف بالإعلام ومنح الحقول (استنادا على استدراج للعروض العامة) وتنظيم القطاع كما يسعن لإصلاح احتكار الدولة لإنتاج وتوزيع الكهرباء على أن يبقى عليه في مجال نقله.[1]

ويهدف المشروع إلى توضيح دور الحكومة وشركة المحروقات الجزائرية (سوناطراك) وسيعود للحكومة دور منح الحقول المنجمية والترخيص باستغلال حقول جديدة بينما ترتكز مهمة سوناطراك على المهن القاعدية، ودورها كشركة نفطية مدعوة للتنافس في السوق العالمية بالموازاة مع ذلك وفي تصريح لوزارة الطاقة والمناجم أنهما تتوقع أن تبلغ قدرة إنتاج النفط الجزائري 1.5 مليون برميل للسنة الجارية، وأن الجزائر ستعمل على زيادتها لتبلغ مليوني برميل يوميا سنة 2010م إذا تنفذ المشاريع منذ عام 1999 لزيادة طاقتها الإنتاجية النفطية التي تبلغ حاليا 1,350 مليوني برميل يوميا وعلى الصعيد نفسه تشير الحكومة إلى أرقام إيجابية تحققت بفضل الإصلاح الذي حدث في القطاع منذ عام 1999م، وقال الرئيس بوتفليقة مع مطلع الأسبوع في افتتاح مؤتمر منظمات العمل العربية (الدورة 32) إذا ما تحقق لحد الآن هو دليل على جدوى الإصلاحات التي كنا بصدد إدخالها على القطاع الذي يوفر 96% من الإيرادات موازنة الدولة السنوية ... داعيا العمال إلى نفهم قراراته، والتحلي بالصبر من أجل قطف ثمار الإصلاحات هاته وجدير بالذكر أن "سنواطراك" والتي تم تأسيسها عام 1963م حققت اكتشافات خلال سنة 2000م وترتيبها من حيث الأهمية يأتي كعاشر شركة عالمية، والأولى إفريقيا، وبلغ حجم أعمالها سنة 2004م نحو 40 مليار دولار، وأبرمت 46 عقدا منذ 1986م وتجسيد استثمارات مباشرة للشركات الأجنبية تفوق 3 مليار دولار.[2]

الفرع الأول: الأهداف الرامية من القانون التمهيدي للمحروقات:

عقد مجلس الوزراء يوم الثلاثاء 22-02-2005 اجتماعا برئاسة رئيس الجمهورية , حيث تناول بالدراسة والموافقة على المشروع التمهيدي للقانون المتعلق بالمحروقات، يرمي مشروع القانون التمهيدي المقترح إلى تحسين أداء القطاع، وذلك عن طريق مضاعفة استقطاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا لفائدة القطاع، ومن أجل منافسة متزايدة الشدة في سوق المحروقات، واستكمال مسار الإصلاح للقطاع الذي سبق وأن انطلق مع تحولات التشريع النفطي التي أدخلت في سنتي 1986م – 1991م، الإجراءات ترمي من خلال هذا النص على وجه الخصوص إلى الفصل بين اختصاصات السلطة العمومية للدولة والمهام التقنية والاقتصادية والتجارية التي هي من صلاحيات الشركات بما فيها شركة سوناطراك ومهامها وسيرها.

– وإنشاء وكالتين متكلفتين بضبط الاحتكارات الطبيعية لنقل وتخزين المنتوجات النفطية بالسهر على احترام التنظيم المتعلق بالمحروقات.

1- www.arabiyz.net/article.exper.

2- www.arabiyz.net/article.exper

– اعتماد نظام جبائي جديد أبسط وأكر تحفيزا بالنسبة لاستثمارات اكثر جدوى بالنسبة للدولة ويقتضي هذا النظام على وجه الخصوص بتدعيم الأنشطة لتحفيز العاملين على الاستثمار في الأنشطة في المصب (النقل عبر قنوات التكرير والتوزيع النفطي ...) كما يقتضي بتحديد الميدان المنجمي في أربعة مناطق وفق درجة الصعوبة ولقد صمم النظام الجبائي تصميما يضمن للدولة على الأقل.[1]

مداخيلها بمستواها المالي، وهي مدا خيل ما لها للارتفاع مع تحسين الإنتاج ونجاعة العاملين.

– توضيح الأحكام المتعلقة بالغاز الطبيعي بغية ضمان تموين للسوق الوطنية، وتطوير الصادرات وصون البيئة والاستعمال العقلاني للطاقات.

– تحرير النقل عبر قنوات المنتوجات البترولية بهدف السماح للعاملين غير شركة سوناطراك بالاستثمار في هذه الفروع، ومن تم رفع قدرات النقل على أقصى حد.

– تنفيذ سياسة الأسعار للمنتوجات البترولية على مستوى السوق الوطنية بشكل يشجع الاستثمار وفي نفس الوقت يوجه المستهلكين نحو المنتوجات الأقل تلوثا.

ولدى تدخله إثر المناقشات سجل رئيس الجمهورية ما ساد جو الهدوء والتشاور البناء وروح المسؤولية العالية بين سائر الشركاء الذين أسهموا في إعداد هذا النص، ثم أكد أهميته وأثرة على الاقتصاد الدولي، وعرفوا كيف يضعون المصالح العليا للبلاد فوق جميع الاعتبارات الأخرى، مع تسجيل ارتياحه للوثبة النوعية التي يزمع تحقيقها اليوم في مجال استغلال وتثمين وإدارة رصيدنا الطاقوي، وأكد رئيس الجمهورية أن هذه الخطوة تأتي عشية الاحتفال بذكرى تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم المحروقات الذين كانا لهم المشوار الطويل في بناء البلاد اقتصاديا واجتماعيا.[2]

الفرع الثاني: ردود الأفعال نتيجة قانون المحروقات الجديد:

فاجأت الجزائر أغلب المحللين بالمصادقة على تعديل القانون الجديد المحروقات الذي كان سيرهن ثروة تمثل 98% من صادرات البلاد، ولم يبرز على الساحة السياسية إلا حزبان عارضا القانون، وهما حزب العمال وجبهة القوى الاشتراكية، غير أن هذه المعارضة لم يكن لها أثر كبير لأنها صدرت عن أحزاب معارضة، ولم يتحرك الجميع بمن فيهم الرئيس "بوتفليقة" قبل أن تبلغ أرباح شركات النفط الغربية العاملة في الجزائر قرابة ال 5 ملايير دولار سنة 2005.

---

[1]- www.arabiyz.net/article.exper.

[2]- www.arabiyz.net/article.exper.

ويمكن القول أن البرميل الواحد يوفر للجزائر حاليا 50 دولار في الآبار التي تملكها "سوناطراك" و 25 دولار في الآبار التيس تستغلها حسب مبدأ تقاسم الإنتاج، لكن البرميل الواحد لن يوفر سوى 5 أو 6 دولارات حسب العقود التي تتم وفقا للقانون الجديد.

وأكد السيد "حسين مالطي"* في تحليله أن قانون المحروقات الجديدة يوافق الطلبات الأمريكية، بل يقدم خدمة كبرى لـ و.م.أ. حيث يفتح بابا لضرب القواعد التي تتعامل بها منظمة الدول المصدرة للنفط، وبين السيد "مالطي" كيف أن أغلب الدول المصدرة، بما فيها تلك التي لها علاقات متميزة مع الولايات المتحدة، تتعامل إما بواسطة شركاتها الوطنية، أما بطريقة تقاسم الإنتاج، بينما يفتح القانون الجديد المجال أمام صيغة جديدة تسمح للمتعامل الأجنبي أن يسيطر على 80% من الإنتاج، في وقت كانت حصة سونطراك لا تنزل عن 51%، ولم تطالب أية شركة بتعديل ذلك.

ولاحظت دراسة صدرت في الجزائر أن الشركات التي تقوم بالتنقيب يمكنها التصرف في حقول النفط مثلما شاءت لأن القانون يسمح بذلك، والشركة الأجنبية ستعمل لإنتاج أكبر كمية ممكنة في أقصر ظرف لأن العقود عادة ما تكون محددة زمنيا، وهي الطريقة التي تؤدي في الكثير من الأحيان إلى ظواهر جيولوجية تؤدي إلى ضياع جزء من النفط الموجود في الآبار باختلاطه بالماء والغاز.[1]

الفرع الثالث: الامتيازات من القانون الجديد:

أكد الرئيس المدير العام لشركة سوناطراك أن قانون المحروقات الجديد الذي ستدرسه الحكومة قريبا سيمنح امتيازات جبائية اكبر للاستثمار الأجنبي في مجال الطاقات غير التقليدية.

وجاء تصريح الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك على هامش الزيارة التفقدية التي قادته إلى مصفاة سكيكدة التي تعد الأكبر وطنيا و التي تخضع لأشغال تجديد.

وأضاف أن "جميع الدول تسن قوانين تهدف إلى جلب الاستثمارات المباشرة الأجنبية و هذا ينطبق أكثر على المحروقات التي تدر أموالا معتبرة. و هي أحسن طريقة لجلب المستثمرين."

وقال السيد زرقين أن هذه الامتيازات ستمنح للأجانب بالنظر إلى الاستثمارات المكلفة في مجال تطوير الطاقات غير التقليدية و كذا خطر الخسارة في مجال الاستكشاف

* – نائب المدير العام السابق لشركة سوناطراك.

1-www.ELKHABAR.com

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن الجزائر في تاريخها المستقل لم تعرف رخاءا ماليا مثلما تعرفه حاليا وقد تجلى هذا من خلال مظاهره.

لكن هذا الرخاء المالي لم يأتي بجديد خصوصا على الصعيد الاجتماعي، فالقدرة الشرائية للمواطن هي في تراجع مقارنة بالعشر سنوات الأخيرة، وهذا ما عجل بالحكومة لاتخاذ إجراءات مثل زيادة الأجور، لكن هذه الزيادة سرعان ما تفرغ في وعاء ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية.

الخاتمة:

بعد دراستنا لماهية البترول وثقله في اقتصاديات الدول من خلال خصائصه الهائلة التي جعلت منه العجلة المحركة لهذا العالم وأكسبته مكانة وأهمية كبيرة على الصعيد الدولي فقامت من أجله الحروب واستعمرت بلدان ودمرت شعوب واستعبدت أخرى في الأخير هو مادة ناضبة.

فلم تسلم الجزائر من تابعيات امتلاك هذه المادة الهامة فعاشت مرارته كغيرها من الدول النامية تحت وطأة الشركات العالمية الكبرى برعاية المستعمر الفرنسي فكانت التضحية كبيرة لاسترجاع هذه الثروة المهمة وبسط السيادة عليها في 24-03-1971 بتأميم وهكذا أصبحت هذه الثروة في يدي أصحابها الأحرار.

لتعيش الجزائر بعد كل هذا ظل مستبعد من الثروات البترولية وهذا بعد دراستنا لتقنيات أسعار البترول تأكدنا من ضعف الاقتصاد الجزائري بوجه عام وقابلية الكبيرة للتأثر بالصدمات الخارجية ويعزى هذا الأمر كله بصورة رئيسية إلى ضيق القاعدة الإنتاجية التي أدت إلى تمركز هيكل الصادرات حول عدد محدود من السلع الأولية والمواد الخام إذ شكل البترول معظم الحجم التجاري للصادرات الجزائرية بنسبة تزيد على 95 % من إجمالي الصادرات نحو الخارج وهذا المؤشر يعتبر من أخطر المؤشرات الاقتصادية في العالم فهذه السلعة وكما رأينا أصبحت تحدد أسعارها في السوق العالمية وهي تتأثر بعدة عوامل مباشرة والتي تأثر فيها بالزيادة أو الانخفاض في أسعارها.

وقد رأينا كيف في فترة السبعينات قد حققت معه الجزائر فوائض مالية كبيرة أحدثت تغييرا جذريا في بنية اقتصادها وتركت آثارا بالغة وأن حقبة ارتفاع الأسعار قد خلفت بصماتها بعمق على منظومة القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا أنه ابتداء من سنة 1983 دخلت السوق البترولية العالمية مرحلة جديدة تحولت فيها لصالح المشتري بعدما ظلت لفترة لصالح البائعين المنخرطين في منظمة الأوبك

هذا الوضع أدخل الاقتصاد الجزائري إلى حالة عدم الاستقرار فتذبذب أسعار البترول بين هبوط شديد وارتفاع البلدان المنتجة و يجعلها في بلبلة من أمرها مثلما حدث في كل الأزمات البترولية التي تعرض لها 1986-1998 ومن خلالها يمكننا تثبيت الاستنتاجات التالية:

- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يرعى من المداخيل البترولية
- إن جزائر اليوم لم تتعلم من ماضيها مع التقلبات السلبية لأسعار البترول في السوق العالمية وأنها مزالة سائرة على نفس المسار مغمضة العيون غير بالية بالمستقبل وحق الأجيال القادمة وحقيقة أن البترول مادة ناضبة
- منذ أزمة 1986 لم تحقق الجزائر تطور ذو قيمة في تطوير اقتصادها وتنويع صادراتها فهي لم تصل إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي مع بعض المواد الكمالية وكيف سيمكن لها أن تنوع من صادراتها من المواد الأساسية.

- الجزائر إلى حد الآن لم تبني إستراتيجية شاملة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، تعمل على استغلال الاحتياطات المتاحة ضمن سياسة رشيدة وفي إطار تنظيم وتشريع بترولي يتكفل بحماية هذه الثروة وعدم هدرها، وتوظيفها بما يخدم الاقتصاد الوطني حاليا وبحفظ للأجيال المقبلة حقها منها مستقبلا فهي مازالت تبحث كيف تزيد من صادرتها من المحروقات وتركز على قطاع الغاز.

- الجزائر في تاريخها المستقل لم تعرف رخاءا ماليا مثلما تعرفه حاليا وقد تجلى هذا من خلال مظاهره. لكن هذا الرخاء المالي لم يأتي بجديد خصوصا على الصعيد الاجتماعي، فالقدرة الشرائية للمواطن هي في تراجع مقارنة بالعشر سنوات الأخيرة، وهذا ما عجل بالحكومة لاتخاذ إجراءات مثل زيادة الأجور.

- انطلاقا من هذه الملاحظات يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- تحديد إستراتيجية بعيدة المدى من أجل تنمية الاقتصادية الوطني خارج قطاع المحروقات، والأمر ليس بالصعب خاصة أمام الاحتياطات الكبيرة من الصرف الأجنبي التي فاقت 90 مليار دولار أمريكي.

- الاهتمام أكثر بالنقاش الاقتصادي في المؤتمرات والندوات الدولية حول قضايا المحروقات والمنظمة العالمية للتجارة، لأن تطور الأحداث أكد أن الجزائر كانت بعيدة عن ما يجري في ساحة الفكر الاقتصادي، وقد تسبب ذلك في الماضي في عدم انضمامها إلى منظمة العالمية للتجارة في الوقت المناسب، أي عند التأسيس، لأن انضمامها في ذلك الوقت لو تم كان ذلك سيتم بأقل التكاليف، وكان سيوفر عليها الدخول في مسار مفاوضات طويل المدة ومعقد.

- الاستمرار في التعاون بين البلدان أوبك للمحافظة على تماسكها. وقد أظهرت العلاقات الدولية في مجال الطاقة، أن ثبات منظمة الأوبك في وجه الهجمة الشرسة للشركات العالمية وحكومتها كان سندا حقيقيا للدول المنتجة للبترول المستقلة خارج منظمة الأوبك.

- تحديد إستراتيجية بعيدة المدى من أجل تنمية مصادر الطاقة البديلة النظيفة، بالرغم من تحول عن النفط في المدى القريب والمتوسط غير ممكن لأسباب تقنية واقتصادية، غير أن الضغوط الايكولوجية الدولية والمحلية تحتم الاستعداد لكل التغيرات المحتملة.

- بما أن أغلب مؤسساتنا الصناعية تعاني من إهتلاك وتقادم التجهيزات التي تعود إلى السبعينات، الشيء الذي أدى ارتفاع تكلفة منتجاتها وانخفاض جودتها، نوصي باستثمار فوائض عائدات البترول في تأهيل هذه المؤسسات في التجهيزات الحديثة، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها، تحسين جودتها، وبالتالي قدرة هذه المؤسسات في توجيه للتصدير.

- يجب إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جريئة، وذلك بإنشاء السدود الشي الذي يساعد على تنشيط مختلف المنتجات الزراعية خاصتا الحبوب، إلى جانب تشجيع البحث الزراعي و زيادة الدعم المقدم لهذا القطاع، حيث إن الجزائر لا تقدم سوى 5 % من الدعم إلى الزراعة .

أفاق البحث :

نظرا لأن موضوع الدراسة شاسع تعذر علينا معالجة بعض النقاط، لذلك نطرحها كإشكاليات مستقبلية:

- ماهي محددات سعر البترول العالمي؛
- وما مظاهر الرخاء المالي في الجزائر

الملحق رقم (01):الجدول يمثل تطور عوائد الصادرات النفطية الجزائر فترة (2010/2000)

الوحدة: $/m

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	**14204**	**11736**	**12370**	**16476**	**23050**	**32882**	**54792**	**60917**	**79147**	**45200**	**57800**

الملحق رقم (02):الجدول يمثل تطور أسعار النفط الجزائر فترة (2010/2000)

الوحدة : $/b

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	**28.77**	**24.74**	**24.91**	**28.73**	**38.35**	**54.64**	**66.05**	**74.66**	**98.96**	**62.35**	**80.35**

الملحق رقم (03):

Refinery capacity in ALGERIA by type and location

(1,000 b/cd)

القدرة الإنتاجية											المصافي
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
352,7	352,7	359,1	323,4	309,8	323,4	323,4	323,4	323,4	323,4	323,4	سكيكدة
58,5	58,5	59,8	53,9	57,5	53,9	53,9	53,9	53,9	53,9	53,9	أرزيو
63,4	63,4	58,5	58,2	60,4	58,2	58,2	58,2	58,2	58,2	58,2	العاصمة (الحراش)
163,5	163,5	31,4	26,7	27,5	26,7	26,7	26,7	26,7	26,7	26,7	حاسي مسعود
14,4	14,4	14,4	12,8	–	–	–	–	–	–	–	أدرار
652,4	652,4	523,1	470,0	455,2	462,2	462,2	462,2	462,2	462,2	462,2	الجزائر
8,019,2	8,575,2	8,352,5	8,286,8	8,261,3	8,206,8	9,063,7	8,905,2	8,954,5	8,882,7	8,811,4	الأوبك
% 8,13	% 7,60	% 6,26	% 5,67	% 5,51	% 5,63	% 5,10	% 5,19	% 5,16	% 5,20	5,25 %	نسبة الجزائر من الأوبك

الملحق رقم (04):

Algeria ' values of petroleum exports *(m $)*

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
38,300	30.592	53.607	44.250	38.293	32,882	23,050	16,476	11,736	11,736	14,204	الجزائر
745,066	585,334	996,930	705,307	635,261	5703,112	521,250	387,911	325,610	315,717	255,675	الأوبك
69,744.9	68,969.5	71,767.5	71,285.3	71,649.0	71,612.0	70,556.2	67,304.8	64,022.9	65,383.2	65,871.3	العالم
% 5,14	% 5,22	% 5,37	% 6,27	% 6,02	% 6,17	% 6,39	% 6,45	% 5,59	% 5,50	% 5,56	نسبة الجزائر من الأوبك

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول, التقرير الإحصائي السنوي 2005, 2011

قائمة المراجع :

كتب:

1. سعيد بن عيش الجباية، شبه الجباية الجمارك، أملاك الدولة، الطبعة الأولى، 2003.
2. ضياء مجيد المسوي، ثورة أسعار البترول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
3. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 86-89 دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة.
4. عبد العزيز وطبان "الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985" الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر 1992.
5. عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية 1982.
6. عبد اللطيف بن اشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح 2004، بدون طبعة.
7. كمال رزيق، مداخلات الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة 2003.
8. لخضر عزي، الجباية البترولية في الجزائر، جريدة صوت الأحرار، 27 أفريل 2004، العدد 1972.
9. محمد أحمد الدوري "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية 1983.

تقارير ومجلات :

10. التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة أوبيك 1990
11. تقرير منظمة الأمم المتحدة حول الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2000
12. التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك 2005
13. التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك 2009
14. التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة أوبيك 2011
15. مجلة الاقتصاد والأعمال / عدد خاص (الجزائر أرض الفرص) / ديسمبر 2003، ص 63
16. بوفيلج نبيل، اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة السنة، العدد 01 السداسي 2، 2004

مذكرات :

17. أمحمد نسرين، "تحديات سوناطراك في السوق النفطية"، مذكرة شهادة ليسانس، قسم العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, 2004-2005

18. رسالة ماجستير "الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية حال الجزائر".

19. لواتي، حجاج، "ميزانية الدولة بين الجباية العادية والجباية البترولية: " مذكرة ليسانس، 2005/2004.

20. هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1988.

21. طبيب صالح، مفتوح محمد الصالح، اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مذكرة شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2010-2011

22. جميلة بن معلم، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2004.

الكتب باللغة الأجنبية

1. Artenaire n:48 novembre 2004, p35.
2. collection Microsoft Encarta 2006 "pétrole".
3. ANGELIER J.P/1992);les mécanismes de fixation des prix du pétrole, revue de l'énergie
4. www. La banque d'Algérie: chapitre: activité économique et prix. Pp. 27-31
5. agence de promotion et de suivi des investissement division du guichet unique, bilan des projet d'investissements du 13-12-1993 au 31-12-2000.

د-المواقع الالكترونية

موقع الواحة، تحولات كبرى في قطاعي الغاز والكهرباء في الجزائر

6. http/: www.aljazeera.net / ebusiness
7. http://www.elwaha.dz.com / mal-amel.htm.
8. http/: www.ENTV.dz.
9. www.Algerie.dz.com
10. www.aljazeera.net / ebusiness
11. www.opec.org
12. http://www.muslm.net